محضر الجلسة 316

التاريخ: الثلاثاء 04 ذي القعدة 1423 (2003/01/07)
الرئاسة: السيد محمد فاضيلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وخمسين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد محمد فاضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة في البداية للسيد أمين الجلسة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس. توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمقترحي القانون التاليين:

1 - مقترح قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 18.01 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1-60-223 الصادر في 12 رمضان 1382 الموافق ل 6 فبراير 1963 يغير بمقتضاه من حيث الشكل الظهير الشريف الصادر في 25 من ذي الحجة 1315 الموافق ل 12 يونيو 1927 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

2 - مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 37 من القانون رقم 15-95 والمتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-96-83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 الموافق ل 1 أغسطس 1996، تقدم بهما بعض السادة المستشارين أعضاء فريق الاتحاد الديموقراطي.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مكتب مجلس المستشارين من 31 دجنبر 2002 إلى 7 يناير 2003، عدد الأسئلة الشفوية 16 سؤالا وعدد الأسئلة الكتابية سؤالان.

وفي الأخير توصلت رئاسة المجلس بطلبات الإحاطة من الفرق التالية:

فريق الاتحاد الدستوري، فريق الحركة الديموقراطية الاجتماعية، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الفريق الكونفدرالي، فريق الحركة الوطنية الشعبية، وأخيرا فريق التجمع الوطني للأحرار. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الأمين، قبل أن أعطي الكلمة للسادة رؤساء الفرق في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، والمتعلقة بإحاطة المجلس علما، أذكر المجلس بأن عدد هذه الإحاطات تصل إلى ست طلبات، وهو قدر لا يستهان به في جلسة الأسئلة الشفهية، التي تخصص عادة حسب ما هو منصوص عليه في الدستور لمراقبة العمل الحكومي. وكما يعلم الجميع فالحصص الزمنية مبرمجة بحسب عدد الأسئلة المخصصة لكل فريق ولذلك فإن هذه الحصة الزمنية التي ستأخذها طلبات الإحاطة تؤثر سلبا على جلسة الأسئلة الشفهية وعلى التوزيع العادل للفرق.

وإن مكتب ورؤساء الفرق واعون بتداعيات هذه الظاهرة وتأثيرها على السير الحسن لجلسة دستورية نأمل أن تتضافر الجهود من أجل أن نجنب جلسة الأسئلة الشفهية هذه الظاهرة في المستقبل.

في البداية أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري في إطار المادة 128 من أجل إحاطة المجلس علما، فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد إدريس الراضي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي يشرفني أن أخبر مجلسنا الموقر علما بأمر أصبح يهدد بقطع مصادر شريحة لا يستهان بها من المغاربة فلا يخفى على أحد منا أن المواطنين ذوي الدخل المحدود عادة ما يقبلون على اقتناء سيارات مستعملة كوسيلة تنقل للبعض وآليات عمل بالنسبة للبعض الآخر وأرباب سيارات الأجرة الكبيرة مثال حي لهؤلاء المواطنين الذين ينخرطون في هذا التوجه إذ يلجأ العديد منهم إلى اقتناء سيارات المرسديس المستعملة على وجه الخصوص.

وهذا هو المنطلق الذي نود تسليط الضوء من خلاله على ما أصبح يتعرض له العديد من أرباب سيارات الأجرة من مشاكل محرجة جراء تعدد عمليات البحث والتفتيش التي يخضعون لها من طرف السلطات المختصة كإجراء لتقصي سلامة الوضعية القانونية للسيارة المستعملة ونحن إذ نثمن كل عمل ينضوي تحت لواء القانون ونود أن نشيد بالعمل الجبار الذي نقوم به كل من مصالح الأمن والدرك الساهرين على تطبيق القانون الضامن للحقوق والفارض للواجبات إلا أن توضيح الأمور في هذا الصدد يبقى ضروريا فصاحب سيارة الأجرة عند اقتنائها وقبل أن

يباشر العمل بها يخضع لإجراءات مسطرية إدارية وتقنية تسمح له التيقن من سلامة وضعية سيارته.

إذ كيف يمكن متابعته أو حجز سيارته في الوقت الذي يتبع فيه المسار القانوني الذي خول له الحصول على الورقة الرمادية من مصالح وزارة النقل واجتياز الفحص التقني بدون إبداء أية ملاحظة فيما يخص وضعية السيارة؟ السادة المستشارون،

إذا كان صاحب السيارة في وضعية سليمة قانونيا بتوفره على كل الوثائق المثبتة لذلك فمن المسئول إذن عن الخروقات هل هي مصالح وزارة النقل أم هم المشرفون على عملية الفحص التقني، الجواب على هادين السؤالين يعتبر المخاض الحقيقي الذي يجب مباشرة التحقيق فيه أما صاحب السيارة الذي تكلف جهد الحصول على مبلغ شراءها ببيعه عقار أو أرض أو بلجوئه إلى الدين لا يمكن أن يكون ضحية لبس في رؤى مختلف مصالح الدولة، تتسبب له في قطع رزقه وتزج به في متاهات التحقيقات والمتابعات وربما تقضي به إلى السجن.

وتعزيزا لكل ما سبق توجد الآن الآلاف من هاته الحالات على الصعيد الوطني ومدينة القنيطرة الشاهد الحي على هذا المشكل الاجتماعي الكبير. ففيها وحدها سجلت مئات من حالات احتجاز السيارات المستعملة ولاشك أن الانعكاسات الاجتماعية لذلك توعد بتفاعلات مستقبلية قد لا تحمد عقباها، هذا ما لم تسو الوضعية عاجلا. وكما يقال فبداية السلسلة حلقة والحلقة قد خلقت يوم الاثنين والثلاثاء من الشهر الماضي، حيث قام أرباب سيارات الأجرة بوقفة احتجاجية كتعبير عن امتعاضهم من ما وصلت إليه أوضاعهم.

السيد الرئيس، نطالب الحكومة بأن تنظر في هذه النازلة وأن تعمل على إيجاد حلول والاستجابة للمطالب المشروعة لهذه الفئة من المواطنين الذين يتعرضون للاعتقالات ضحية اللبس الذي هو في رؤى مختلف مصالح الدولة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الديموقراطية الاجتماعية في إطار إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد عقا الغازي:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، المشكل الذي أراد فريقي أن يطرحه في هذا الإطار وهو المشكلة التي تعيشها فئات من العمال بالوكالة المستقلة للنقل الحضري بالدار البيضاء الكبرى. السيد الرئيس هذه الفئة من العمال فحياتهم وحياة الوكالة غادية وتنهار والعمال توصلوا باستدعاء من مدير الوكالة في هذا الأسبوع يخبرهم بأنه ليس في استطاعتهم أو استطاعة الوكالة باش تؤدي الأجور ديال شهر دجنبر للعمال وقال لهم غادي نعملو المجهود ديالنا باش نخلصو لهم 50% في شهر دجنبر السنة الماضية إذن مستقبلا هذا يدفع هذه الشركة أو هذه الوكالة إلى الانهيار أو إلى الإقفال كما أشارت بعض الجرائد الوطنية. لذا نقول من يستفيد من هذه القضية هذه اللي 2300 ديال العمال والأسر ديالهم غادي يتصابوا في الزنقة من اليوم للغد وهذه الوكالة كنعرفو بأن هناك الحكومة وصية على هذا القطاع لذا نرجو من الحكومة أن تلقي بسرعة الحل لهذا المشكل لأن الانهيار ديال الوكالة غادي يخلق مشكل للطبقة الكادحة اللي أولادهم بالخصوص اللي كيستفدوا واللي كيمشيو للجامعات وبالخصوص الطلبة. لذا نتمنى أن تجد الحكومة الحل بسرعة لائقة لهذا المشكل وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس، في الحقيقة السيد الرئيس كنتفهمو الموقف ديالكم فيما يخص الإحاطة ولكن كاين بعض الحالات اللي ما يمكنش الإحاطة ننتظر بها من دابا ثلاثة أشهر عاد توصلها النوبة، سؤال، أولا يمكن من دابا عام. هناك بعض المواضيع اللي بطبيعة الحال السيد الرئيس لابد خصنا نطرحوها نظرا للحالة ديالها ونظرا لأن المجتمع كلو يتذاكر بالخصوص اليوم غادي نجبد موضوع ديال التعاضدية. بطبيعة الحال لا أحد منكم ما كيعرفش الوضعية اللي كتجتازها التعاضدية. والكل منا كان ينتظر أن هذه التعاضدية غادي تقبط واحد الطريق من أجل التعاضدية العامة، تقبط الطريق ديالها من أجل أولا التصحيح وثانيا من أجل أن يكون كل منخرط فيها في مأمن عن الأوضاع ديالو بحيث أن لا أحد منا ينكر أن أوضاع المنخرطين في هذه التعاضديات، أوضاع مزرية ومزرية جدا، في الوقت اللي كنا ننتظر جميعا الإصلاح ديال هذه التعاضدية شاء القدر أن تقع فيها مشاكل وأعتقد أن الصحف المغربية كلها كتشير إلى ما يقع في التعاضدية العامة، كذلك بعض المتصرفين تحدثوا ويتحدثون على هذه الوضعية..

الوزارات الوصية تدخلت من أجل إيجاد صيغة توافقية طبقا للقوانين الجاري بها العمل، لكن مع الأسف الأشياء ما مشاتش كيف ما كنا ننتظر جميعا، بحيث وقع ما وقع وأن المسائل مشات في واحد الطريقة بعيدة على كل ما كنا نسعى إليه وهو أن هذه المؤسسة تمشي في طريق طبقا للقوانين الجاري بها العمل وكذلك تمشي في إطار ما يسعى إليه المنخرطين في هذه المؤسسة. فوقع اجتماع المجلس

الإداري، بطبيعة الحال هناك كلام اللي كيتقال على المجلس الإداري، كل ما نسعى إليه آ السيد الرئيس هو أن الحكومة تتحمل مسؤوليتها بصفتها بصفة خصوصا وزير التشغيل لأنه هو المسئول أو الساهر على هذه المؤسسة. بطبيعة الحال حنا السيد الرئيس لا نتهم أحد ولكن نتهم هذا الصمت، بحيث أن كل المنخرطين في هذه المؤسسة كيدقوا ناقوس الخطر، أن الأوضاع ديالهم وأن المستقبل ديالهم في عالم الغيب، أن الوقت اللي كينتظر الإنسان باش تتحسن الأوضاع كنلاحظو بأن الأوضاع تتزيد تتفاقم. فلكل النداءات لا ديال وزارة التشغيل أولا ديال وزارة المالية لم تأخذ بعين الاعتبار وكلها نداءات غادية في إطار تطبيق القانون فمن هذه الإحاطة حنا كنلتمسو باش كل الدوائر المسئولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة على القطاع باش تتحمل مسؤوليتها باش نحيدو هاذ الشائعات وهذا الكلام اللي كيتقال فيما يخص هذه التعاضدية العامة لأنه العديد من الناس كينتظروا باش هاذ الوضعية تتحسن خصوصا أننا في إطار العمل الحوار الاجتماعي مع الحكومة تطرقنا لهذا الموضوع ديال التعاضدية العامة وكان أعطيتنا وعود أنه غادي يتلقى ليها حل، ولكن لحد الساعة الأمور ماغادياش كما نسعى. ففي هذه المناسبة نلتمس أن اللجنة تجتمع في أقرب وقت ممكن لوضع حد لمؤامرة الصمت اللي واقعة في هذه المؤسسة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي، فليتفضل.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

يشرفني التدخل باسم الفريق الكونفدرالي لإحاطة مجلسنا الموقر علما ومن خلاله كل المعنيين وكذا الرأي العام الوطني بالمأساة التي يعيشها هذه الأيام بعض موظفي الصحة العمومية بمدينة الدار البيضاء من جراء قرار تعسفي وغير قانوني للسيد والي ولاية الدار البيضاء الكبرى والقاضي بترحيل موظفين بالصحة العمومية أغلبهم مصنفون في السلالم الدنيا كأعوان خدمة من سكناهم بالقوة وهدم منازلهم وتشريد أسرهم.

السيد الرئيس، مهما كانت الدواعي والأسباب لا يمكن ونحن نعمل ونناضل من أجل بناء دولة الحق والقانون أن نقبل بهذه الأساليب والتي تمس مسا سافرا بكرامة وحقوق الإنسان حيث أن العملية كلها تتم في أقل من 24 ساعة بين الإخبار والهدم بقرار شفوي من السيد الوالي دون مراعاة للمأساة الاجتماعية التي تترتب عن هذه القرارات الارتجالية والغير المستندة لأي قانون.

إن السلطة التقديرية لرجال وأعوان السلطة في تنفيذ القرارات يجب أن تتأسس على أحكام صادرة عن القضاء، أما أن يتحول السيد الوالي إلى مدعي وقاضي ومنفذ فهذا منا قض لدولة الحق والقانون وليس له من حق إلا الشطط في استعمال السلطة.

السيد الرئيس، فمواجهة لهذا الوضع نخبركم والرأي العام الوطني أن النقابة الوطنية للصحة العمومية المنضوية تحت لواء الكون فدرالية الديموقراطية للشغل ستقوم يوم الخميس 9 يناير 2003 بتنظيم وقفة احتجاجية من الساعة 10 إلى الساعة الثانية عشرة أمام مندوبية وزارة الصحة بآنفا احتجاجا على هذه التعسفات وهذه القرارات اللاشرعية واللاقانونية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار

شكرا السيد الرئيس. الإحاطة التي نقدمها باسم فريق الحركة الوطنية أو فرق الحركة يتمحور حول ما أقدمت عليه شركة النقل .C.T.M من قطع بعض الخطوط اللي هي تعتبر أنها Internet ديال البادية وكلنا نقول بأن العالم القروي خصنا نديرو له خصنا نفعلو له واش غادي نديرو له داك الشي أو نزيدو نعزلوه. فوقع إما تخفيف إما حذف الخط وهذا الخط نشيط وكتمشي .C.T.M عامرة وما كيخصها والو وتيقدموا على قطع ... آش اللي بغينا من هذه الإحاطة هو أننا بغينا نحيطو المجلس الموقر علما على أن هذا الإجراء هذا غادي يحسب بالأسف على الحكومة اللي ما قبل التناوب، والتناوب واحنا اللي الآن على أننا غير كنقولو ما كنوفيوش بداك الشي اللي خصنا نقولو ما بغيناش يتحسب علينا من سلبيات الخوصصة.

ولهذا فمثلا أزيلال وتنغير وقصر السوق والراشيدية، مثلا إلى قطعنا لهم الانترنيت ديالهم اللي هي C.T.M واللي كتوصل الكوريي ماشي النقل هو المهم داك البريد ديال الناس ما كيوصلش، كيوصل معطل لأن هذا الكار خاصو يمشي أو ما يمشيش. التوقيت ما معروفش وهاذ الشي حنا في عصر ديال نسرعو بالأمور باش نوصلوها. ولهذا هذه الإحاطة مدة كنتقدمو بها لوضع مجلسنا الموقر في صورة من هذا الحيف إلى بغينا نسميوه وكذا الحكومة من جهة والناس اللي استفادوا من الخوصصة، راه الخوصصة ديال المغاربة كلهم راه ما كنكرهو حتى شي واحد. بغينا يكون الربح، بغينا يكون كل شيء، ولكن تكون المساواة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة لآخر فريق السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد إدريس بوجوالة

شكرا السيد الرئيس،

باسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ربما هذه إلتفاتة السيد رئيس الفريق ستعطي أهمية خاصة أو عناية خاصة هذه الإحاطة التي سأحيط بها المجلس علما. خاصة وأن هذه الإحاطة تهم شريحة مهمة من المجتمع ألا وهي شريحة مصابة بداء السكري. فكما يعلم الجميع أن هذه حالة اجتماعية خاصة وخاصة المواطنون ذوو الدخل المحدود أي الناس المعوزين والفقراء. فلا يخفى عليكم السيد الرئيس وكان الشرف لفريقي أنه طرح عدة أسئلة في هذا الموضوع تتعدى الأربعة تخص المواطنين المصابين بداء السكري والحمد لله كلها ردود الفعل وكل تدخلات الحكومة كانت إيجابية في هذا الموضوع وأتمنى كذلك أن من خلال هذه الإحاطة يكون هناك رد فعل إيجابي.

الموضوع الذي أريد أن أحيط به وهو فقدان مادة الأنسولين بالمستوصفات فمن باب المسؤولية التي أتحملها في الجهة الشرقية فقد اتصل بي مجموعة من المواطنين كانوا يستفيدون من مادة الأنسولين من المستوصفات ولكن للأسف خلال هذه المدة الأخيرة تفقدت هذه المادة في المستوصفات، خصوصا ونحن نعلم أن كل الإشارات فهي إشارات قوية لصاحب الجلالة نصره الله من خلال العناية والاهتمام بالمسائل الاجتماعية وأظن أن هذه الحالة حالة خاصة ويجب التعامل معها بكيفية خاصة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

شكرا السيد الرئيس، أعتذر إذا ما أخذت الكلمة في موضوع أعتبر أنه ما كان لي أن آخذ الكلمة فيه ولكنني أود أن أثير انتباه السادة المستشارين المحترمين إلى أن الدستور ينص بصيغة الإلزام على أن المجلس ينبغي أن يخصص بالأسبقية جلسة للأسئلة الشفوية.

وبناء على هذا وبناء على المقتضى الدستوري الذي يلزم الحكومة بالجواب على الأسئلة داخل أجل 20 يوما، أود أن أتساءل معكم عن مدى احترامنا لهادين المقتضيين الدستوريين.

وبالنسبة للحكومة وقد سبق لي أن أكدت عدة مرات استعدادها للتعاون مع المجلس وللحوار المثمر والمسئول مع كل مكونات المجلس أود أن أتساءل فيما إذا كنا يمكن بهذه الطريقة أن نحترم الآجال الدستورية خاصة وأن عدد الأسئلة الآن أصبح يتجاوز 200 سؤال من الأسئلة التي تقدم بها السادة المستشارون والحكومة مستعدة للجواب عن كل هذه الأسئلة وترجوكم حضرات المستشارين أن تتركوا لها الوقت لتجيب عن أسئلتكم احتراما لمقتضيات الدستور.

لقد حاولنا السيد الرئيس، أكثر من ذلك أن لا ننتظر انقضاء فترة 20 يوما بل أن نجيب عن الأسئلة الآنية كلما أمكن ذلك في وقتها وداخل آجال قصيرة، ربما بعد يومين أو ثلاثة من وضعها وفي جدول أعمال اليوم 5 أسئلة وضعت خلال الأيام القليلة الماضية وجاءت الحكومة لتجيب عنها إذن أنا أتساءل وما استمعنا إليه كله يدخل.. كان يمكن أن يطرح كأسئلة آنية وكان يمكن حينذاك للحكومة أن تنير المجلس الموقر بمعلومات إضافية حول القضايا التي طرحت ولكننا الآن لن نستطيع أن نعطي للمجلس ما يود من توضيحات لأن طلب الإحاطة هو قانونا موجه للمجلس، إحاطة المجلس علما وبالتالي فهو يتناول القضايا التي ترتبط بأعمال المجلس وليس طلب الإحاطة سؤال مغلف تحت اسم طلب الإحاطة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، أخبركم بأن مكتب المجلس منشغل بهذه القضية، فسأنقل حرفيا تدخلكم واهتماماتكم للمكتب و ندوة الرؤساء كي نجد حلا في المستقبل لهذه المعضلة التي أصبحت فعلا تثقل كاهل جلسة الأسئلة الشفوية كل أسبوع. شكرا لكم السيد الوزير.

سنشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعدد الأسئلة هي 19 في البداية لنا 5 أسئلة آنية موزعة على كل من قطاع التجهيز والنقل، قطاع الصيد البحري، قطاع الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج. نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بسؤال أو بالأسئلة الآنية وأول سؤال موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول عدم ربط مطار الناظور بالمطارات الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة محمد فاضيلي، أحمد جوهري، حسن قيشوحي، بلحاج الدرمومي، محمد الأمين، عبد الحميد بن علوش وبوسلهام بيتا. الكلمة للأستاذ بوسلهام بيتا لشرح سؤاله الآني، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام بيتا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كانت العديد من الطائرات القادمة من أوروبا، وخصوصا بلجيكا وهولندا تتوقف بمطار الناظور قبل إتمام مرحلتها إلى مختلف المطارات المغربية الأخرى وهو ما كان له أثر

إيجابي على النشاط السياحي والاقتصادي والمالي للمنطقة لكننا فوجئنا في الأوان الأخيرة بالتراجع عن تنظيم الرحلات الداخلية من وإلى مطار الناظور في الوقت الذي كان فيه أبناء المنطقة الذين يمثلون نسبة كبيرة من جالياتنا المتواجدة بأوروبا يطالبون فيه بإضافة خطوط أخرى تشتمل فرنسا وأسبانيا، كما أن إقليم الناظور يمثل طبقا اقتصاديا وماليا مهما لدا وجب العمل على تخفيف من عزلته خاصة أن الشبكة الطرقية بالمنطقة ضعيفة ومعقدة وأن مشروع الربط بين الناظور والسكة الحديدية لازالوا في طور الإنجاز.

سؤالنا السيد الوزير المحترم هو كالتالي: ما هي الأسباب التي كانت وراء حرمان مطار الناظور وبالتالي سكان هذه المنطقة من ربط هذا المطار بباقي مطارات المملكة المغربية؟

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، السؤال الآني الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول الخط الجوي الرابط بين الدار البيضاء والناظور، للمستشار المحترم السيد عبد الرحمان أوشن، فليتفضل الأستاذ عبد الرحمان أوشن لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بالفعل بخصوص نفس الموضوع، موضوع الربط الجوي الداخلي بين مطار الناظور وباقي مطارات البلاد.

بالفعل في نفس الاتجاه الذي ذهب فيه السؤال الأول، ففي الوقت الذي كانت فيه ساكنة المناطق الشمالية وتحديدا ساكنة إقليم الناظور تنتظر من السلطات الوصية الزيادة في عدد الرحلات الجوية الرابطة بين مطار الناظور وباقي مطارات البلاد وخاصة مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء. في هذا الوقت تفاجئ هذه الساكنة بإلغاء الرحلتين الأسبوعيتين اليتيمتين التي كانت تربط هذا المطار بباقي المطارات وخاصة كما قلنا مطار الدار البيضاء.

وأمام هذا الإجراء نجد أنفسنا بالفعل أمام مفارقة عجيبة بخصوص خطاب الحكومة فيما يتعلق بتنمية هذه المناطق الشمالية في موضع سؤال عريض، إذ كيف نتحدث عن تنمية المناطق الشمالية وضرورة إيلائها الاهتمام اللائق بها ومنحها الأسبقية في المشاريع في الوقت الذي تمارس فيه الحكومة لغة أخرى على أرض الواقع؟

ألا يعتبر، السيد الوزير، إلغاء هذه الرحلات الداخلية مظهرا من مظاهر وأد التنمية في هذه المناطق التي نرجو لها أن تتوسع ولا يزيد هذا في تعقيد أوضاع هذه المنطقة التي تتوفر على اقتصاد هش وضعيف تنخره ظاهرة التهريب؟

ألا يجعل هذا الإجراء كذلك ساكنة هذه المنطقة يشعرون بنوع من الغبن والحرمان جراء هذا الإلغاء؟

ألم يحن الوقت، السيد الوزير، بعد للإقلاع عن سياسة التمييز بين مغرب نافع ومغرب غير نافع؟

هذه هي التساؤلات التي كان بودنا طرحها على السيد وزير النقل والتي نتمنى أن يكون جوابه شافيا لنا خاصة وأن ساكنة هذا الإقليم ينتظرون منه التراجع عن إلغاء هذه الرحلات بل توسيعها والزيادة فيها وكذلك التفكير بجد في خلق وسائل التنمية بشكل يخرج هاته المناطق التي لا تنظر إليها سياسة الحكومة إلا في خطابها فقط. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، السيد وزير التجهيز يعتذر عن الحضور، فسينوب عنه السيد كاتب الدولة في المياه، فليتفضل السيد كاتب الدولة للإجابة عن هذه الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير النقل والتجهيز مشكورا.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أبلغكم أولا اعتذار الأخ كريم غلاب الذي بطارئ حدث لم يتمكن من الحضور للإجابة على السؤال بنفسه وسأتلو عليكم نص الجواب الذي أعده السيد كريم غلاب.

فجوابا على هادين السؤالين يشرفني أن أخبر مجلسكم الموقر بأن شركة الخطوط الملكية المغربية ما فتئت تولي اهتماما متزايدا لتأمين الرحلات على مستوى مختلف مطارات المملكة، غير أن طبيعة الأسطول الذي أصبحت تتوفر عليه حاليا بعد أن تم سحب الطائرات الصغيرة من نوع A.T.R أصبح لا يتلاءم وحجم الطلب المسجل على متن الخطوط الداخلية.

وهكذا فإن عدم استغلال رحلات جوية داخلية من وإلى مطار الناظور يعود بالأساس إلى ضعف نسبة الملء التي يسجلها هذا الخط والتي لا تتجاوز في غالب الأحيان 30 مسافرا الشيء الذي لا يتناسب ونوع الطائرات التي تتوفر عليها الشركة والتي كلها من نوع بوينغ.

وتجدر الإشارة إلى أن مطار الناظور يوجد ضمن لائحة المطارات التي تشملها دراسة الأسطول التي تقوم بها الشركة حاليا والهادفة إلى ربط مختلف جهات المملكة برحلات منتظمة بواسطة طائرات جديدة تنسجم وطبيعة

الطلب المسجل على مستوى هذه المناطق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك من تعقيب؟ الأستاذ السي عبد الرحمان أوشن تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير، كيف ما كان الحال نشكركم على تفضلكم بتلاوة جواب السيد وزير النقل علينا، كما جاء في جوابكم فهو فقط للتلاوة وكنا نود لو كان السيد وزير النقل حاضرا معنا لنضعه في الصورة بشكل أوضح لأن ربما بالفعل مع احترامنا لجوابكم السيد الوزير فإنه لم يشف في الحقيقة غليلنا ولم يجب عن تساؤلات المواطنين في هذه المناطق لأن ما جاء في جوابكم من كون إلغاء هذه الرحلات يرجع بالأساس إلى نسبة الملء التي تعتبر جد هزيلة وقدرتموها بثلاثين مسافر في كل رحلة، نقول لكم السيد الوزير بأن هذا المطار هو مطار جديد كما هو في علم الجميع، وتقويته عن طريق خلق رحلات داخلية مسألة ضرورية وضرورية جدا.

وكذلك نسبة الملء هاته التي قدرتموها ب 30 مسافر على متن كل رحلة ترجع لأسباب كثيرة يعود السبب فيها إلى القطاع الوصي، إلى الوزارة الوصية أصلا فهذه الرحلات لم تشجع بأثمنة مشجعة حتى يتشجع المسافرون على السفر على متن الطائرة، كذلك لم يرافقها إشهار يجعل المسافرين يعلمون بكون هذه الرحلات موجودة حتى يسافروا على متنها. ثم كذلك حتى الأوقات أو الأيام المحددة لهذه الرحلات، الرحلتين الملغيتين، كانتا في أيام غير ملائمة أصلا. وضعت في يوم الثلاثاء كما أعتقد ويوم الخميس في الوقت الذي كان الأليق أن تكون في نهاية يوم الأسبوع يوم الجمعة وبداية يوم الأسبوع يوم الاثنين. كلها هذه اعتبارات جعلت من هاتين الرحلتين أو جعلت نسبة الملء على متن هذه الطائرات ضعيفة.

ثم إضافة إلى كل هذا السيد الوزير نقول لكم على أن الرحلات التي تربط حاليا مطار أنكاد وجدة بالدار البيضاء هنالك رحلات يومية كان في الإمكان المرور عن طريق وجدة إلى مدينة الناظور فالدار البيضاء، لماذا لا تقوم الوزارة باستعمال هذا الخط، هنالك رحلات يومية طيلة أيام الأسبوع من وجدة إلى الدار البيضاء ومن الدار البيضاء إلى وجدة ولماذا لا يتم المرور من وجدة إلى الناظور ومن الناظور إلى الدار البيضاء وهكذا ستكون الوزارة قد تغلبت على هذا المشكل، مشكل عدم توفرها على طائرات صغيرة، إضافة إلى أن النظر بنظرة مالية محضة إلى هذه المناطق، هي نظرة مرفوضة أصلا من طرف ساكنة هذه المناطق، فالأمر يجب أن يتعدى هذه النظرة الضيقة والأمر يستدعي أن ينظر إلى هذه المناطق نظرة اجتماعية أصلا قصد ربطها بباقي المناطق ولتقليص الهوة الفاصلة فيما بينها وبين باقي جهات المغرب لضمان نوع من تكافئ الفرص ولضمان نوع من المساواة فيما بين المناطق والجهات.

إضافة السيد الوزير أنتهز هذه الفرصة كذلك لتنقلوها إلى السيد وزير النقل، إضافة إلى أن هذا الخط كذلك يفتقر إلى رحلات مع الخارج خاصة وأن هنالك طلبات ملحة عن طريق أسبانيا من مالكا ومن مدينة بارشلونا حيث يتواجد أغلبية جاليتنا بهذه الدولة فلماذا لا يتم فتح أو ربط اتصال مباشر مع هذه المناطق. وهنالك أمور أخرى ربما لا تسمح في هذه اللحظة بطرحها خاصة وأن السيد الرئيس يقتصد الوقت اقتصادا دقيقا لتوفيره لباقي الزملاء، ربما سنطرحها مع السيد وزير النقل فيما بعد، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير لكم الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء

شكرا السيد الرئيس، بخصوص وضع السيد الوزير الأخ كريم غلاب في الصورة فإني سأبلغ ذلك بكل أمان وإخلاص كما أبلغكم بأنه على استعداد لاستقبالكم بمكتبه والتشاور وتبادل الرأي بخصوص هذه النقطة وخارجا عن إكراهات الوقت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، السؤال الآني الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول إشكالية النقل الطرقي للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، عادل المعطي، محمد السلامي، أحمد الديبوني والميلودي عفوت، فليتفضل السيد الميلودي عفوت لشرح السؤال.

المستشار السيد الميلودي عفوت :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعرف النقل الطرقي ببلادنا مشاكل كبيرة دشن على إثرها أرباب النقل الطرقي عدة إضرابات وفي المقابل عمدت الحكومة إلى اعتماد أسلوب التجاهل وإقرار سياسة الأمر الواقع. وإن هذه الوضعية مهددة بالإفلاس، ترى فما هي الإجراءات المستعجلة التي اتخذتموها لأجل حل هذه المعضلة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد كاتب الدولة في الماء للإجابة عن السؤال المتعلق بإشكالية النقل الطرقي، فليتفضل مشكورا.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

الجواب الذي بين يدي على هذا السؤال هو كالتالي.

فيشرفني أن أخبر مجلسكم الموقر بأن قطاع النقل يلعب دورا متميزا في تنقلات المواطنين وترويج المنتوجات ويساهم بشكل ملموس في تحريك الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، من الطبيعي أن يشهد بحكم خصوصياته وتشعب هياكله عدة مشاكل تراكمت منذ سنين، منها ما هو تنظيمي وهيكلي ومنها ما هو قانوني.

وأود في هذا السياق أن أذكر بأن الحكومة قد لمست ضرورة إعادة تنظيم هذا القطاع وتوفير المناخ المناسب بتحفيز المقاولات وتأهيلها للرفع من مستوى الخدمات النقلية وهكذا فقد عملت على واجهتين، الواجهة الأولى تهم إعداد الإطار القانوني الملائم للتطور الذي عرفه القطاع، قطاع النقل الطرقي للبضائع وذلك من خلال العمل على إصدار القانون رقم 16.99 حول تحرير نشاط نقل البضائع الذي يهدف إلى تكريس مبادئ اقتصاد السوق.

الواجهة الثانية تهم تأهيل المقاولات النقلية الوطنية استعدادا لدخول القانون السالف الذكر حيز التنفيذ، وذلك من خلال منح عدة امتيازات وتحفيزات جمركية وجبائية كان آخرها تخويل هذه المقاولات الحق في استرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على مادة الكازوال والحذف النهائي للرسم على رقم المعاملات.

وأود أن أؤكد هنا بأن جميع هذه المكتسبات قد جاءت نتيجة النهج الذي تسلكه الحكومة في التعامل مع المشاكل التي تعوق نشاط المقاولات وتطور القطاع والقائم على أساس الحوار المسئول والهادف إلى خدمة المصالح العامة للبلاد.

وبخصوص المشاكل التي لازالت عالقة فيطيب لي أن أخبر المجلس الموقر بأن وزارة التجهيز والنقل والجامعة الوطنية للنقل الطرقي قد توصلتا مؤخرا إلى الاتفاق على ضرورة إعداد برنامج تعاقدي يتضمن خطة عمل محددة تأخذ بعين الاعتبار من جهة الإكراهات الزمنية المتعلقة بدخول قانون تحرير نقل البضائع حيز التنفيذ مع مطلع السنة المقبلة وتوفر من جهة أخرى الظروف المناسبة لتحسين القدرات التنافسية للمقاولات الوطنية والرفع من أدائها.

وأود في الأخير أن أؤكد على أن الوزارة لم تعتمد أبدا أسلوبا غير أسلوب الحوار المستمر والبناء مع مهني القطاع وكانت آخر القطاعات التي أجرتها معهم فرصة لتدارس مشاكل القطاع بعمق، حيث أسفرت عن تشكيل لجنة تنكب حاليا على معالجة كافة القضايا بما يكفي من الدقة والسرعة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، السيد كاتب الدولة. الكلمة للأستاذ سعيد التدلاوي، فليتفضل.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس. في الحقيقة السيد الرئيس، حنا عملنا سؤال آني، وحنا ما عندنا حتى شي إشكال في إطار التضامن الحكومي، وبأن الحكومة تجاوبنا، ولكن غير مع كامل الأسف عندنا واحد التعقيب وغادي يصعب على الوزير وأنا لا أقبل تعقيب بحال اللي عقب على المستشار وأنه يقول لي السيد الوزير، نجي عندو للمكتب ديالو، أنا عندي برلمان والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تكلم قبايلة على الدستور، إذا كان الدستور ينص على أننا كنراقبو الحكومة الوزير هو اللي خصو يجي عندنا هنا، وكاينة عندنا اللجنة هنا، أما باش نمشيو عندو للمكتب ديالو هذا شيء آخر، أنا لا أعتبر هذا تعقيب، لأنه أنا عندي جرائد هنا ما عرفتش كيف غادي يعمل السيد الوزير باش يجاوبني؟ هو يقول في الجواب ديالو على أنه الوزارة وصلت لواحد العدد من الحلول وواحد العدد ديال الاتفاقيات.

السيد الوزير كذلك الصورة ديالو في جريدة وطنية يتأكد هذا الشيء والسيد الكاتب العام للجامعة الوطنية للنقل الطرقي للبضائع ينفي نفيا أنه كاين أية اتفاقية توصلتم لها ولا أي شيء. أنا عملت سؤال آني والحكومة هي حرة تقبله أولا تقبله، لكن غير السيد الوزير، أنا أعذره إذا ما جاش لكن لما عرف راسو ما جايش كان يعفي راسو حتى الأسبوع الجاي، حنا ما مزروبينش ولكن أنا ما عرفتش كيف غادي يجاوبني السيد كاتب الدولة في هذه الأسئلة اللي كنوضع؟ واش هاذي جرائد موجودة ثم المطالب ديال هاذ الناس منها المسائل اللي قال السيد كاتب الدولة أنها تحققت واللي تعطاتو. هم باقين كيطالبوا إلى حد الساعة بالتخفيض من الضغط الضريبي.. الرسم على المحور المطبق على الشاحنات، تطبيق مفهوم الكازوال اللي تكلمتم عليه، تفعيل أجهزة المراقبة، إعادة النظر في الظهير 23 إلى غير ذلك. هذه مسائل كلها باقين كيطالبوا بها وأنا ما فهمتشاي دابا.

أنا هاذ الجواب ديالي أنا ما عرفتش كيفاش غادي يجاوبني السيد كاتب الدولة. جريدة الكاتب العام للجامعة الوطنية للنقل الطرقي كينفي هاهي، في جريدة أخرى الوزير يؤكد السيد كاتب الدولة هنا يؤكد أنا ما عرفتش كيفاش، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، السيد الوزير هل لكم تعقيب على السيد المستشار المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء

لدي فقط توضيح على استعداد السيد وزير النقل والتجهيز لاستقبال السادة المستشارين المحترمين إذا ما رغبوا في ذلك وما أريد أن أوضحه بخصوص إكراهات الوقت يعني لإعطاء الوقت الكافي لتبادل الآراء والتشاور بخصوص هذه النقطة ونقط أخرى وليس يعني الإحلال محل جلسة دستورية، بعيدا عن هذا فهذا استعداد إضافي منه للتشاور بخصوص هذه النقطة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. ننتقل إلى السؤال الآني الموالي الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى السيد وزير الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول ضرورة تنمية روابط الجالية المغربية بالخارج مع بلدها الأصلي للمستشارين المحترمين السيدين مصطفى الحديوي وأحمد الخريفي. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة، إن العودة إلى إحداث وزارة خاصة بقضايا الجالية المغربية بالخارج ضمن الهيكلة الجديدة للحكومة تعكس المكانة المتميزة التي تحظى بها هذه القضايا في اختيارات الحكومة ومعنى ذلك أن هناك استراتيجية عمل تهدف إلى تعزيز مساهمة الجالية المغربية بالخارج في خدمة بلادها بنسج علاقة وطيدة وتحفيز تحويلات رؤوس الأموال اتجاه المغرب وتنمية التعاون الجهوي والدولي وتدعيم العمل الدبلوماسي وتكثيف الجهود من أجل الدفاع على الوحدة الترابية والتعريف بالمؤهلات الاقتصادية والسياحية بالمغرب وتقوية حضور المغرب على الصعيدين المغربي والدولي.

السيدة الوزيرة، إن هذه الهواجس هي التي دفعتنا إلى مساءلتكم عن المحاور الأساسية التي ستبنى عليها الحكومة من خلال وزارتكم سياستها من أجل تنمية روابط جاليتنا بالخارج مع بلدها الأصلي مستفسرين:

1- عن مدى اهتمامكم بمشروع إرساء مرصد للهجرة.

2- عن مظاهر توطيد مختلف روابط المواطنين المقيمين بالخارج مع بلادهم وهي ارتباطات دينية ووطنية واجتماعية واقتصادية.

3- ما هو مدى تحفيز مواطنينا من أجل الاستثمار في المغرب ولا سيما في مناطقهم الأصلية؟ وهذا التحفيز كما تعلمون يبدأ بتسهيل المساطر وضمان شفافيتها ورفع العوائق التي تعرقل هذه الاستثمارات.

إن الجالية المغربية بالخارج تنتظر منكم من خلال الجواب على هذا السؤال الإفصاح من التوجهات الحكومية الجوهرية التي تدعم مساهمتها في التنمية داخل الوطن وتقوية مشاركتها في خدمة القضايا الوطنية في بلادنا المهجر.

وشكرا السيدة الوزيرة. شكرا لكم السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للأستاذة نزهة الشقروني وزيرة شؤون المهاجرين.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

السيد الرئيس، شكرا للسيدين مصطفى الحديوي وأحمد الخريف على هذا السؤال الذي يتعلق بالجالية المغربية. وأود في البداية أن أؤكد للسيدين المستشارين على أن في الحقيقة هذا السؤال اللي هو متعدد الجوانب يدخل في صلب الإستراتيجية اللي الوزارة هي الآن بصدد بلورتها. وفقط للإشارة بغيت نعطي بعض المعالم ديالها على اعتبار أن هذه الاستراتيجية يكون في وقت لاحق وكيمكن لي نجي في إطار لجنة لعرض هذه الاستراتيجية اللي غادي تكون جاهزة في أقل من شهر ولكن لا بد كيف كتعرفوا السيد المستشار أنني خصني نطرحها في مجلس الحكومة قبل ما نجي نعرضها عليكم. وبالتالي إلى سمحتم لي غادي نعطي بعض المعالم ديالها واللي هي مرتبطة بالسؤال ديالكم.

وبغيت كذلك نأكد على أن في هذا الإطار اللي حنا كنشتغلو فيه يوم الجمعة المقبل ننظم يوم دراسي اللي غادي يساهموا فيه مجموعة من الأطر وبعض كذلك البرلمانيين وبعض المستشارين اللي غادي يساهموا في هذا اليوم باعتبار أن السياسة التي تتعلق بالمغاربة المقيمين بالخارج تتطلب كذلك مساهمة كل الشركاء المعنيين بما فيهم كذلك المغاربة اللي غادي نتنقلو عندهم باش نشوفو أشنو هي الحاجيات ديالهم.

إذن فيما يخص هذا السؤال ديالكم وكما قلت معالم هذه الإستراتيجية نعتبر أولا أن هناك شقين: الشق الأول كيف يمكننا أن نحمي حقوق المغاربة المقيمين بالخارج داخل بلاد المهجر؟ ما هو الدور المنوط بهم خصوصا أن اليوم هناك أجيال جديدة: الجيل الثاني والجيل الثالث. ما هي انتظاراتهم وطموحاتهم؟ كيف السياسة المغربية داخل المهجر يمكن لها تقوم في هذا الاتجاه؟ أولا تكريس حماية حقوق المهاجرين وكذلك نشر الثقافة المغربية لجعل بالتأكيد ونحن نؤمن بأن ونعمل من أجل الاندماج الإيجابي نؤكد على الهوية المغربية وكذلك الهوية الإسلامية للمغاربة.

إذن من أجل هذا الآن ننكب مع مؤسسة الحسن الثاني في إعادة وتقييم هذا العمل الذي قامت به هذه المؤسسة في

المجال التربوي، اعتبارا على أننا باغيين نوسعو المجال التربوي من مجاله الضيق اللغة إلى المجال الثقافي وهذا مطلب أساسي بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج وفي هذا المجال نحن نعمل مع وزارة الثقافة من أجل إيجاد الصيغ الملائمة لكي تكون عندنا مراكز ثقافية كما قلت من أجل الإشعاع الثقافي للثقافة المغربية.

على المستوى الداخلي اللي هو ضروري ومؤكد هو أننا نسعى إلى واحد النوع ديال المواطنة الكاملة للمهاجر المغربي باعتبار أنه لابد يحس براسو بأنه شريك لنا في العملية التنموية، كما ذلك ترون يمر عبر الاستثمار وكيف كتعرفوا أن جلالة الملك أعطى التوجيهات السامية ديالو ومن أهم الإجراءات اللي اتخذت هي هذه المراكز الجهوية للاستثمار. هذه المراكز الجهوية للاستثمار فقط غادي نذكر الأولويتين الأساسيتين بالنسبة لنا، هي أولا غادي تكون فيها واحد النوع ديال تبسيط المساطر الإدارية ومن جهة أخرى هي جهوية وبالتالي ستأخذ بعين الاعتبار هذا التوجه ديال اللاتمركز واللامركزية من أجل جلب الاستثمار، من أجل تحفيز وتعبئة الادخار ديال المغاربة المقيمين بالخارج، اعتبارا لما لهذه التعبئة من انعكاسات إيجابية على مستوى الداخل.

فبطبيعة الحال تتساءلون بالفعل عن مرصد بالفعل مسألة المرصد هي مطروحة لأننا نعتبر أنها كآلية يمكن تكون عندها إيجابيات، خصوصا من أجل ضبط حركة الهجرة في شموليتها، ماشي فقط الهجرة القانونية واللاقانونية وهجرة الأدمغة والتي نعتبرها مسالة أساسية ولكن لحد الآن مازال ما خديناش قرار اللي كيهمنا هو ما نديرو آلية حتى نكونو ضمننا لها كذلك النجاح والنجاعة. وإذن هذا بشكل عام بعض المعالم ديال الإستراتيجية ديالنا.

وشكرا السيد المستشار. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيدة الوزيرة، هل هناك من تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين المحترمين،

في الحقيقة استمعنا بإمعان إلى جوابكم السيدة الوزيرة ونحن معكم فيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة. في الحقيقة السؤال سابق لأوانه لأن الوزارة حديثة نتمنى لكم إن شاء الله التوفيق والنجاح فيه. ولكن سؤالنا هذا في وقته لأننا ما بغيناش تكون الأسئلة تقليدية، كما كانت عليه في الماضي، طرح السؤال فيما يتعلق بتوفير الظروف الملائمة لدخول هذه الشريحة من المجتمع التي نكن لها كل التقدير والاحترام. وبالتالي الإستراتيجية اللي سمعنا لها كيف قلت بإمعان هي استراتيجية مهمة، إلا أنني شخصيا أضيف شطر يجب أخذه بعين الاعتبار ألا وهو تدعيم هذه الشريحة من المجتمع فيما يتعلق بدعم القضايا الوطنية ومنها القضية الوطنية التي نحن بصددها واللي في الحقيقة خلقت عدة جمعيات واللي تتعمل مبادرة منهم في إطار الجالية لدعم هذه القضية الوطنية ولدعم القضايا الوطنية كلها والوحدة الترابية في بلاد المهجر. إذن هذا في نظري على أنه كذلك جانب اللي خصنا ناخذوه بعين الاعتبار، زيادة على الجوانب اللي كنت تطرقت لها. واحنا في إطار الفريق الاستقلالي حبدنا على أننا نطرحو السؤال في محله قبل وضع هذه الاستراتيجية باش يمكن نشاركو وتكون مشاركة فعالة فيما يتعلق بالقضايا اللي كتهم هذه الشريحة كيف قلت من المجتمع التي نكن لها كلنا جميعا كل التقدير والاحترام والتي تقوم بدور مهم جدا لا فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في البلاد ولا فيما يتعلق كيف قلت بالعمل الوطني المهم اللي يقوموا به، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، السيدة الوزيرة، لكم الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة الوزيرة:

شكرا السيد الرئيس، كنبغي نشكر السيد المستشار على الإضافة ديالو، اللي كنعتبرها مهمة جدا، لكن بغيت نؤكد للسيد المستشار، أن هذا الهاجس هو حاضر بشكل قوي في تصورنا، بل الأكثر من ذلك حنا بدينا كنشتغلو في هذا الاتجاه باعتبار أن لا المسالة ديال المقدسات وعلى رأسهم القضية الوطنية هي من اهتماماتنا وكنعتبرو على أن الجالية المغربية هي كذلك سفراء لصاحب الجلالة داخل المهجر. وبالتالي احنا كنحثو على التواجد ديالنا ماشي فقط داخل الجمعيات المغربية ولكن فتح باب و مجال التواصل مع جمعيات أخرى داخل المهجر اللي هي كتكون منتمية للدول ديال المهجر باش تساهم معنا في مساندتنا في قضايانا الوطنية ولكن كذلك احنا غادي نعملو كذلك من أجل أن نتواجد داخل المنتديات الدولية حتى نسمع صوتنا في كل المحافل الدولية من أجل الدفاع عن قضيتنا الوطنية بالخصوص وكذلك من أجل نبد كل أشكال العنف اللي كتعرض لو الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

باسم المجلس نشكركم السيدة الوزيرة على مساهمتكم وننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق الأمر بالصيد البحري. سؤال آني كذلك موجه إلى السيد وزير البحري حول مشكل انعدام الاستغلال المعقلن والدائم للموارد والإمكانيات

المتاحة لقطاع الصيد البحري، للمستشارين المحترمين السادة مصطفى الحديوي، عبد الكريم الناصيري، أحمد الخريف والطيب الموساوي وعزيز الفيلالي، فليتفضل أحد السادة المستشارين، الأستاذ أحمد الخريف.

المستشار السيد أحمد الخريف :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

تتوفر بلادنا على مناطق اقتصادية مهمة وثروة بحرية هائلة يمكن أن تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، إلا أن هذا القطاع يواجه في الواقع عدة مشاكل تحول دون استغلال معقلن ودائم للموارد والإمكانات المتاحة ومن بين هذه المشاكل:

1- تمركز الأسطول الوطني في مناطق الصيد الحساسة.

2- ضعف وسائل التبريد والتجميد والمراسي في بعض المناطق.

3- غياب تصاميم التهيئة وتدبير المصايد.

4- قلة تجهيزات وأوراش إصلاح السفن.

5- نقص في وسائل البحث العلمي في الميدان.

6- ضعف المراقبة والتفتيش عند الإفراغ.

لهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عما تعتزمون القيام به لحل هذه المشاكل للنهوض بهذا القطاع الحيوي والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصيد البحري للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الطيب غافس وزير الصيد البحري :

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه توكلت وبه أستعين،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال الذي سيتيح لي أن أعطي بعض الملاحظات حول هذا القطاع.

أشاطر السيد المستشار المحترم عندما يقول بأن قطاع الصيد البحري قطاع جد مهم وأود أن أقول بأنه لا يمكن أن نقول يمكنه بل أقول يجب أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

أعتبر بأن القطاع البحري يعتبر بالبترول بالنسبة للمغرب ولهذا يجب أن نحافظ على المخزون ويجب أن نقوم بمجهودات سواء تعلق الأمر بالحكومة أو بالحرفيين لنحافظ محافظة كاملة على هذا المخزون الثمين.

وفي هذا الصدد اتخذت الحكومات السابقة تدابير جد مهمة والحكومة الحالية أخذت على عاتقها أن تأخذ تدابير إضافية حتى نحافظ كما قلت على هذا المخزون الثمين وحتى نستهلكه استهلاك عقلاني وعصري. فما هي يا ترى هذه التدابير التي ننوي اتخاذها في المستقبل؟

1- قد جمدت الحكومة إعطاء رخص جديدة وذلك نظرا لأن بعض الأنواع من السمك تتعرض لصيد مفرط وذلك منذ 1992.

2- لقد قررت الحكومة راحة بيولوجية لا يصطاد فيها السمك كيفما كان نوعه.

وأخيرا توصلت بمعلومات من المعهد الوطني للبحث في الميدان البحري ولا أشاطر السيد المستشار المحترم عندما يقول ضعف المعلومات، بل لنا معهد معترف به وطنيا وإقليميا ودوليا ويعطي نتائج جد إيجابية فيما يخص البحث في الميدان البحري.

وتوصلت أخيرا بمعلومات جديدة وجد دقيقة فيما يخص الحالة التي يوجد عليها الصيد البحري في بلادنا. ولهذا سنعيد النظر من جديد في تقطيع المناطق. هناك أنواع من السمك تتعرض كما قلت سابقا لاصطياد مفرط، وهناك بعض الأنواع من السمك لا تصطاد بصفة مرضية. لماذا؟ لأن بعض الأسماك لا تصطاد بصفة مرضية لماذا؟ لأن بعض الأسماك لها قيمة إضافية جد مهمة وأسماك أخرى ليست لها قيمة إضافية جد مهمة.

ولهذا سنعيد النظر فيما يخص أولا الراحة البيولوجية وثانيا في توزيع مناطق الصيد، ونحن نهيئ الآن ما يسمى عقدة برنامج الذي سيعطينا نظرة وعودية للخمس سنوات المقبلة وسيبين هذا البرنامج ما للدولة وما عليها وما للقطاعيين وما عليهم.

وأود أن أذكر هنا، أن أتطرق إلى نقطة جد مهمة في بلادنا، الحرفيون يصطادون المخزون الموجود، ولن نقول لحد الآن لا الحكومة ولا الحرفيين بأبحاث لنغني المخزون الموجود وذلك بالنبات السمكي بما يسمى بالفرنسية l'aquaculture في جميع الدول هاذ الشيء موجود، حنا هاذ الشيء ما كاينش. وفي هذا البرنامج الذي سنهيئه سنخصص مجهود خاص لتطوير هذا النوع من السمك أي السمك بصفة عصرية وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الأستاذ أحمد الخريف، فليتفضل من أجل التعقيب.

المستشار السيد أحمد الخريف:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذا الجواب واللي حقيقة نتمنى على أن هذا البرنامج وما قلتموه يجي لمجلس المستشارين باش يمكن لنا نطلع عليه وباش يمكن لنا نستغني على واحد العدد كبير من الأسئلة اللي يمكن لنا طرحها لاحقا فيما يتعلق بهذا الميدان.

لاشك على أن الميدان كما أشرتم له ميدان ديال قطاع ديال الصيد هو يشارك مشاركة فعالة فيما يتعلق بتنمية

البلاد، بل في بعض المناطق هو الركيزة الأساسية والعمود الفقري للتنمية الاقتصادية لبعض الجهات. وسؤالنا جاء من بعد الاجتماع المشكور اللي كنت درتو مع القطاع على جميع المستويات واللي نثمنو لكم الاستقبال الذي حضينا به جميعا والاجتماع اللي كان وقع في الحقيقة واللي تطرق للمشكل ديال هذا القطاع.

إلا أننا طرحنا هذا السؤال حتى هو، لأن قضية السؤال اللي قبل منو لأنكم تقلدتم بها المناصب على قضية وزارة الصيد وهناك برنامج وهناك استراتيجية اللي بغينا نعرفوها قبل ما نوقعو في واحد العدد كبير من المشاكل اللي وقعنا فيهم في العهد السابق.

مثلا على سبيل المثال أنتم مؤخرا صرحتم إذا لم تخني الذاكرة يوم 1 يمكن في شهر 2 على أنكم يعني ما يمكن لكم تراجعوا فيما يتعلق بالتوزيع ديال الرخويات وأقول فيما يتعلق بالمناطق الجنوبية، بحيث على أنه بالنسبة للداخلة مخصص 45 ألف بالنسبة للمناطق ديال أعالي البحار 45 ألف، الصيد الساحلي 33 ألف بالنسبة للداخلة، 10 ديال الأطنان من الناظور إلى مدينة العيون يعني من الناظور للعيون هناك فقط 10 ألاف طن اللي يعني خصت بهم هذه المنطقة. طبعا هذه من المطالب اللي لحينا عليها في إطار الاجتماع اللي كنا يعني جمعنا معكم وأعطيتمونا وعود فيما يتعلق بهذا الموضوع.

ثم أنه فيما يتعلق بالقضية ديال الكوطة النقطة الثانية اللي شفت فيها واحد النوع من.. شفنا فيها جميعا واحد النوع من التراجع هي فيما يتعلق بتحديد الأثمان بالنسبة للرخويات وبصفة خاصة اللي نتكلم عليها القضية ديال... ، هناك تراجع أسندتم المهمة لجهات معينة أخرى ثانية مع العلم بأن الوزارة السابقة هي اللي أقحمت راسها في هذا الميدان:

فيما يتعلق بقضية تحديد الأثمان واللي لاقت استحسان من طرف المستثمرين ومن طرف حتى كذلك الأجانب. فلهذا كاين واحد النوع أقول شخصيا كاين واحد النوع نسبي من التراجع. اللي بغينا نفهمو هو واش السياسة اللي كانت متبعة واللي مثلا مشينا فيها كثيرا هي اللي باقية أو هناك واحد النوع من التراجع فيما يتعلق بالقضية ديال السياسة ديال الصيد.

طبعا كيف قلت نثمن لكم ذاك اللقاء ومشى الجميع مستبشر لأنه كان القطاع كله تقريبا حاضر ولكن نقول على أنه كان تبين على أنه كاين تراجع للبث في بعض القرارات التي في الحقيقة تم الاتفاق عليهم مسبقا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصيد البحري:

شكرا للمستشار المحترم على هذه المعلومات الإضافية، أود أن أقول بأنه ليس هناك تردد بل هناك عدم تفهم، صرحت بأنني سوف لن أعطي رخص جديدة فيما يخص السمك الذي يسمى بالبولب لأنه يتعرض لاصطياد جد مفرط، وأعطيكم واحد المثال حي، في السنة الحالية الأنواع ديال 1 - 2 - 3 - 4 - 5 ما بقاش معناه الراحة البيولوجية ما كانتش كافية، إذن نتهكمو على هذا المخزون اللي كما قلت، خصنا ناخذو تدابير جد مهمة باش هاذ الاصطياد المفرط لا يستمر. قلت لا أعطي رخص جديدة.. أما فيما يخص التوزيع الذي ذكرتم هو قابل للحوار وتذكرتم بأنني عندما كان لي أول اجتماع مع الحرفيين كانت هناك في الحقيقة ثلاث اجتماعات ماشي واحد، شرفتمونا بحضور واحد وكانت ثلاثة اجتماعات وتطرقنا إلى جميع المواضيع التي تهم القطاع وفي الأخير تبين لي بأن لنا نظرة واحدة والهدف واحد، المصالح ديال الحرفيين والمصالح الوطنية مشتركة لا أفرق بينها شخصيا.

أما فيما يخص النقطة الثانية التي تطرقتم لها السيد المستشار المحترم والتي تتعلق بالأثمنة أود أن أذكر بكل بساطة وبكل موضوعية بأننا نعيش في اقتصاد السوق، ما معنى اقتصاد السوق؟ الأثمنة لا تقررها الحكومة، الأثمنة يقررها العرض والطلب وكل ما تعدى ذلك غلط فادح. إذا أردنا أن نقرر الأثمنة خصنا نبدلو القرار اللي كنعيشوها، العالم كله يعيش في اقتصاد السوق.

ولهذا البضائع كيف ما كان نوعها وبما في ذلك السمك تخضع لاقتصاد السوق أي العرض والطلب هو الذي يقرر ثمن الأسماك. الحكومة السابقة ما قررتش بأنها دارت. كانت واحد اللجنة، دارت فيها حوار، أنا لا أمانع أن يتحاور الحرفيون بخصوص هذه المهنة ولكن لم ولن أقبل أن يطلب مني أن أقرر الأثمنة. هذا مستحيل، مستحيل لأن ما بغينا الناس يضحكوا علينا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

ننتقل إلى بقية الأسئلة المبرمجة في جدول الأعمال وإلى السؤال الموجه أيضا إلى السيد وزير الصيد البحري حول قرى الصيد البحري للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، أحمد المنتصر وسعيد العروي، فليتفضل الأستاذ سعيد العروي مشكورا لشرح السؤال.

المستشار السيد سعيد العروى :

شكرا السيد الرئيس

باسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير، كما تعلمون أن قطاع الصيد البحري ببلادنا أصبح يحتل مكانة كبيرة اقتصاديا واجتماعيا، حيث يرجع ذلك بالأساس إلى حماية الأمن الغذائي وتوفير التشغيل وتحسين المستوى المعيشى لفئة المستضعفين

وكذلك جلب العملة الصعبة. كما لا يخفى عليكم أن سواحل المغرب ممتدة على 3500 كيلومتر حيث تقدر الطاقة الإنتاجية للمنتوجات البحرية بحوالي مليون طن سنويا. هذا المنتوج بفضل 2200 مركب نشيطة موزعة على 22 ميناء، والتي تشتغل على ثلاثة أصناف: الصيد الساحلي، الصيد في أعالي البحار، وأخيرا الصيد التقليدي. وهي برمتها موزعة على 19672 وحدة منها 2511 للصيد الساحلي و4446 وحدة للصيد في أعالي البحار و 16726 وحدة مخصصة للصيد التقليدي، هذا بيت القصيد، أنتجت كما قلت مليون طن بقيمة 7 مليون و 761 مليون درهم كما أنها تشتغل بها أزيد من 400 ألف شخص، بحيث أن الصيد التقليدي يأتي في مقدمة وحدات الاستغلال لاستقطاب حوالي 100 ألف يد عاملة بطريقة مباشرة و 200 ألف بطريقة غير مباشرة، بحيث أن هناك اللي اصطاد واللي يتاجر فيه واللي يوزع بشكل غير مباشر موزعة كما قلت على 2000 قارب مخصصة محصية من طرف وزارة الصيد البحري.

السيد الوزير كلها هذه المعطيات تدفعنا بإلحاح للتساؤل عن مصير هذه الفئة التي تشتغل بالخصوص في الصيد التقليدي بحيث أن الحكومات السابقة أعطت عناية خاصة للصيد التقليدي وأحدثت له قرى للصيادين نظرا لما تعانيه هاته الفئة والشريحة من المواطنين المرتبطة بهذه الأنشطة.

إن الصيادين اليوم، السيد الوزير، أصبحوا مشمئزين، أقولها، من تصرف الإدارة حول الرخص بحيث إذا وقع واقع لقارب من القوارب من غرق أو تحطيم وأراد أن يجدد الترخيص. بالأمس كانت أقولها 48 ساعة اليوم أصبحت حتى أربعة أشهر.

كذلك وقع نقص في العناية بهم كتوفير الوقود وإحداث محلات أتكلم دائما عن قرى الصيادين لأنه كان هناك مشروع إحداث لهم محلات لجمع أمتعتهم من محركات وآليات وحاجياتهم. أذكر على سبيل المثال الصويرة القديمة، قامت الحكومة اليابانية مؤخرا ببناء مشروع لقرية الصيادين وبنيت هناك محلات ولم توزع على الصيادين، لم يستفيدوا منها. فهذا سؤال مطروح بشكل واضح كمثال وهناك أمثلة أخرى من هذا النوع.

وكان مطلب الصيادين هو التكوين لإحداث مركز في كل قرية لتكوينهم، بحيث أنهم يتعرضون إلى عدة أخطار داخل البحر، فكان من المفروض أنه إحداث لهم مركز تكويني يتكونون فيه قبل أن يتطوروا إلى البحر. كما نطلب من الوزارة بأن تحدث مشروع قانون ينظم مهنة الصيادين من أجل ضمان حقوقهم. ولهذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تنوى الحكومة اتخاذها للعناية بهذه القرى للصيادين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصيد البحري، فليتفضل.

السيد وزير الصيد البحري:

أشكر السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال وعلى المعلومات التي أدلى بها وهذا ما يدل بأنه يهتم بهذا القطاع وأشكره على ذلك. ولكن قبل أن أحاول أن أجيب على سؤاله أريد أن أطرح عليه سؤال قال بأن الحكومات السابقة كانت تعطي لهذا القطاع أهمية هل معنى هذا أن الحكومة حاليا لا تهتم بذلك؟ لا ثم لا وكلا بل تعطي الحكومة أهمية خاصة لقطاع الصيد البحري.. بل تعطي الحكومة الأهمية التي تستحق، هذا القطاع الحد مهم سواء تعلق الأمر بالقطاع في أعالي البحر أو الساحلي أو التقليدي وبالأخص التقليدي لماذا ؟ لأن هو الذي في حاجة ماسة إلى يد المساعدة سواء تعلق بالتكوين ونعرف الأهمية التي يعطيها عبد ربه الضعيف لمشاكل التكوين، ستعطى الأسبقية الكاملة لتكوين البحارة في الشهور والسنوات المقبلة. ولنا كما قلت نحن نهيئ الآن عقدة برنامج Contrat programme وغادي نعطيو واحد الأهمية خاصة فيما يتعلق بالتكوين وفيما يتعلق بحقوق هذا القطاع ويتعلق الأمر بالصندوق الاجتماعي والقرى ديال الصيادين، سأبين للمستشار المحترم بأن الحكومة الحالية تعطيها أهمية بالغة، وذلك بعد الأرقام التي سوف أعطيها إياه.

فبرنامج إنشاء قرى الصيادين الذي تم وضعه حسب ما أتت به الدراسات المنجزة في هذا المجال من طرف مكتب دراسات مغربي وخبراء يابانيين. وأود هنا أن أذكر بأن اليابان، تقوم بمجهودات جبارة في مساندة المغرب في بناء القرى ديال الصيد البحري.

فيما يخص القرية التي ذكرت هي مهيأة ولكن لم تعط لأنه في الأيام الأخيرة وصلها الكهرباء، فبرنامج إنشاء قرى الصيادين الذي تم وضعه وحسب كما قلت يأخذ بعين الاعتبار بعض المقاييس لإنشاء هذه القرى للصياد أي توزيع هذه القرى أخذا بالاعتبار المحيط الأطلنطي من جهة والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى وكذلك التوزيع بين الأقاليم.

وفي السنوات المقبلة، سنبني قرى صيد جديدة حتى نغطي تدريجيا جميع الشاطئ المغربي وهنا لحد الساعة 100 ديال القرى ديال الصيد البحري ونود أن نقوم بمجهود جبار فيما يخص التكوين سواء تعلق الأمر بالبحارة أو تعلق الأمر بأصحاب الحرفة، لماذا؟ لأننا نؤمن كل الإيمان بأن أحسن رأسمال يعطيه الإنسان للمواطنين هو التكوين لأنه

إذا كانوا متكونين تكوين علمي سيخرجون من هذا المخزون الذي أعطاه الله للمغرب أكثر مما ننتظر. وأود هنا أن أعطي بعض الأرقام لأبين الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا القطاع.

أولا ذكرتم السيد المستشار بأن قطاع الصيد البحري حقق بعض الأرقام وأود أن أذكر هنا بأنه في 2002 ما يساهم 12 مليار من العملة الصعبة دخلت للمغرب بفصل قطاع الصيد البحري وفي 2007 أي بعد انتهاء البرنامج الذي ذكرته آنفا سيصل هذا العدد بحول الله على الأقل 20 مليار درهم من العملة الصعبة وسيحدث هذا القطاع بعد إنجاز هذا البرنامج ما يناهز 35 ألف أوراش شغل جديدة وقلتم السيد المستشار المحترم من قبل بأنه يشغل هذا القطاع 300 بل 450 ألف بصفة مباشرة أضف على 35 ألف ويغذي ما يناهز مليونين ونصف من سكان المغرب. ولي اليقين بأننا إذا كانت مجهودات من طرف الحرفيين والحكومة وكانت النية حسنة سنصل إن شاء الله إلى نتائج أحسن من هذا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم، هل هناك تعقيب؟ هل هناك نقطة نظام؟ تعقيب في نفس السؤال إذن هناك تعقيب. في إطار التعقيب الكلمة للأستاذ محمد جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري :

شكرا السيد الرئيس،

باختصار، السيد الوزير، أعتقد أنه العناية كاينة سواء منذ سنة 1992 بهذا القطاع، ودازت مراحل في هذه القبة المباركة التاريخية للحديث عن الصيد البحري بمناسبة تجديد الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي وبمناسبات متعددة. أظن أنه نريد أن تضاف قيمة أخرى للبحر، البحر بالنسبة للمغرب كنز، البحر هو بحر لجميع المغاربة ليس فقط للصيادين، البحر هو كنز، هو اللي غادي يخلق التوازن، بين ما نقولوش مناطق المغرب النافع والمغرب غير النافع، بل المغرب اللي فيه قطاعات منتجة وقطاعات غير منتجة. لم يخطئ المرحوم الحسن الثاني وهو يخطط للجهات بأن جعل لكل جهة متنفسا من البحر فقط جغرافيا استحال أن تتنفس ثلاثة جهات من 16 وهي جهة مكناس وقصر السوق وفاس وأزيلال وتادلة ولكن كل الجهات بما فيها ورزازات وقع يعني إخراجها أو (...)، البحر تواصل مع العالم المتقدم. بغينا الشمال وبغينا أوروبا خصنا ندوزو من البحر، وبغينا أمريكا خصنا ندوزو من البحر.

ولذلك السيد الوزير نتمنى أن يجعل من البحر، إن المغرب بلد البحر، ماشي بلد الفلاحة أصلا، وكان من المستحسن بل مستقبلا يمكن تكون وزارة لإعداد البحر ماشي فقط وزارة الصيد، طبعا أنا ما خرجتشاي عن الموضوع ولكن هاذو امتدادات، امتدادات للموضوع الذي نتحدث عنه وهي قرى الصيادين ما نعتبروش أن قرى الصيادين هي مسألة ثانوية أو فوق الشبعة، فلا بالعكس هي اللي غادي تشجع كما قلتم المهن المرتبطة بهذا القطاع، وهي كذلك اللي غادي تكون أساس الاستقرار والتعامل والانتعاش من البحر كما ذكرتم وكما تخطط الحكومة في برنامجها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير. لكم الرد على التعقيب، باختصار السيد الوزير لأن الوقت.

السيد وزير الصيد البحري:

... للسادة المستشارين المحترمين بأن الوزارة الآن في دراسة وأفكار لم أذكرها الآن حتى نتوصل إلى اتفاق مع الحرفيين وسنأتي من جديد إن شاء الله ونعطيكم إيضاحات عن هذه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، وأشكركم باسم المجلس على مساهمتكم وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو موجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول حبوس القاضي عبد الله بن حمو والغبن الذي يعيشه ورثته للمستشار المحترم السيد محمد بوداس. الكلمة لصاحب السؤال، فليتفضل لشرح سؤاله.

المستشار السيد محمد بوداس:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالي موجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول مسألة محلية ذات البعد الاجتماعي والإنساني، السؤال:

لقد حبس المرحوم القاضي عبد الله بن حمو جميع أملاكه داخل مدينة تازة وخارجها أينما كان وبان على أولاده تحبيسا معقبا قاصدا بذلك صلة الرحم وحماية أملاكه وصيانتها، لكن وزارتكم الموكول إليها قانونا إدارة هذه الأحباس والمحافظة عليها وتدبيرها ودعم ومساندة لكل ما من شأنه خدمة وتنمية هذه الثروة العقارية وتطوير مداخيلها أقدمت على تفويت أجزاء من الأراضي المحبسة لمؤسسات عمومية وبأثمنة بخسة ولم تطالب حتى بمراجعتها، بل أكثر من هذا لم تمكن الورثة من تحصيل مبالغهم المستحقة بحجة عدم صدور ظهير شريف في الموضوع.

ورغم مرور أزيد من 16 سنة على مرور هذا الظهير، مازالت الحالة على ما كانت عليه ولازال الورثة الذين يعيشون حالة من الفاقة والخصاص تحز في النفس ينتظرون إنصافهم، مما يجعلهم يحسون بالغبن والظلم، لذا نسائلكم السيد الوزير عن المانع من إنصاف هؤلاء الورثة وتعويضهم عما ضاع منهم. وهل من إمكانية التعجيل

بتوزيع ثمن المعاوضات وتصفية حبوسهم تصفية شاملة وعادلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، فليتفضل.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون، أود في البداية أن أشكر المستشار المحترم السيد محمد بوداس من فريق التجمع الوطني للأحرار على طرحه لهذا السؤال المتعلق بحبس القاضي عبد الله ابن حمو. وأؤكد لكم أن الوزارة هي حريصة بحكم مسؤولياتها على الحفاض على جميع الأحباس، بمقتضى القوانين والمساطر مراعية مصلحة المستفيدين منه في جميع المعاملات العقارية التي تشمله.

وفيما يتعلق بهذا الحبس بالذات فقد سبق لها أن دفعت عددا من العروض المقدمة إليها من عدة إدارات منذ سنة 1986 لأن الشروط المطروحة كانت غير ملائمة لمصلحة هذه الأحباس. هنالك ثلاث جهات على الأقل.

أما بخصوص العقار الذي صادقت الوزارة على معاوضته فيهم القطاع الموجودة بالكوشة ذات الرسم العقاري عدد 1627 وتبلغ مساحتها 9 هكتارات و 16 آر و 80 سنتيار والمعوضة لفائدة وزارة السكنى وإعداد التراب الوطني بتاريخ 2 نونبر 1981 وذلك من أجل إعادة هيكلة حي الكوشة بتازة والقضاء على مدن الصفيح بمبلغ إجمالي قدره 1375200 درهم على أساس 15 درهم في ذلك الوقت مع مراعاة المقصد الموجه إليه التفويت يعني 15 درهم للمتر المربع، علما بأن الجهة صاحبة الطلب لم تبدل في البداية إلا مبلغ 5 دراهم وقع التفاوض بعدها إلى أن وصل القدر إلى ما ذكرناه.

وقد استصدر بشأن هذه المعاوضة ظهير شريف تحت رقم 258 بتاريخ فاتح شتنبر سنة 2000 وكان هذا الملف موضوع اجتماعات متعددة مع إدارة الأملاك المخزنية لتسويته حسب المسطرة المتبعة في هذا الشان، علما بأن الضوابط الحبوسية لا تسمح بتسليم مبلغ المعاوضة مباشرة إلى المستفيدين من الحبس، بل يشتري به عوض نفاع أو يتم تقسيمه بين الوزارة والورثة في حدود النسبة المحددة لكل طرف بعد التصفية.

أما فيما يخص عملية تصفية هذا الحبس ككل، فقد سبق للوزارة أن أصدرت قرارا تحت عدد 292 بتاريخ 11 شتنبر 1996 بإحالته على اللجنة المكلفة بتصفية الأحباس المعقبة والمشتركة والملف متوقف حاليا على إعداد رسم عدلي يتضمن وصفا دقيقا للعقارات المحبسة وما طرأ عليها من تغيير سواء بالمناقلة أو بالمعاوضة وتعترض الرسم العدلي المذكور صعوبات بسبب نزاع حول الرسم العقاري عدد 1970 حيث يدعى معتمرو دار تدخل ضمن هذا الحبس بأنها ملك لهم بموجب عقد شراء من ورثة المرحوم بن حمو التازي ولا تخفى طبعا إشكالية هذه المخارجات حتى في الظروف العادية العائلية، فما بالك بحالة الحبوس المعقب الذي هو حالة يشوبها شيء من التعقيد يتطلب المساطر ويتطلب وقتا أطول.

كما أن هؤلاء ينسبون عدة ممتلكات لحبوسهم بالرغم من عدم الإشارة إليها في رسم التحبيس. والوزارة تطالبهم بما يثبت ادعاءهم وما زالت تنتظر منهم ما يفيد ذلك. وعند إيجاد حلول لجميع الحلول العالقة بهذا الحبس مدعومة بالوثائق المثبتة لذلك من طرف المستفيدين فإن الوزارة ستقوم فورا بتصفيته وفقا للضوابط الجاري بها العمل.

وأختم بملاحظة عامة هي أن أملاك الأحباس المعقبة والأحباس بصفة عامة هي في الحقيقة مطمع ومطمح عدد من الجهات في إطار مشاريع الاستثمار والأمر يتطلب من وزارة الأوقاف أن تدرس ضوابط جديدة ومسطرات جديدة للتعجيل لمواجهة هذه الحاجيات دون التفريط في مصالح الأحباس سواء كانت أحباسا نهائية أو أحباسا معقبة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير هناك تعقيب للأستاذ بوداس.

المستشار السيد محمد بوداس:

شكرا السيد الرئيس. أعتقد أن التقويم الذي أشار إليه السيد الوزير 15 درهم لكل متر مربع رغم المسألة ذات طابع اجتماعي ما موجوداش في المدينة ديال تازة، الأرض ب 15 درهم... أقول السيد الرئيس بأن الأرض المشار إليها بمنطقة الكوشة تفوق بكثير ما أشير إليه من تقويم فيما يخص 15 درهم للمتر مربع. توجد هناك حاليا تجزئة في طور التجهيز لوزارة الإسكان بيعت للمستفيد ب أكثر من 100 درهم.

ولذلك عندما قلت في سؤالي أن وقع نوع من التفريط فيما يخص، لا 100 درهم فيما يخص أراضي غير مجهزة، 1500 درهم أراضي مجهزة. عندما قلت في سؤالي على أساس أنه وقع نوع من الإغفال فيما يخص الأثمنة البخسة ديال هاذ الأراضي، فأعني ما أقول أنا واكبت هذا الملف.

لذلك ألتمس من السيد الوزير أن يستقبل هؤلاء ويستمع إليهم لأن هناك العشرات من الأسر المشردة ورثة القاضي بن حمو ويملكون من الأراضي ذات القيمة المضافة العالية على المستوى ديال المدينة، فلا يعقل أن الأملاك ديالهم موجودة وهم كيتشردوا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، هل لكم تعقيب حول..؟ تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون

السيد المستشار المحترم، هذه المعاوضة التي وقع تفويتها لغرض اجتماعي، وقعت سنة 1981 منذ عشرين سنة، ولابد للحكم على وجود غبن فيها أو عدم وجوده مراجعة الأثمان في تازة في ذلك المكان، في هذا الوقت. على كل حال فالوزارة تحرص كما قلنا على أن تكون مؤدية لواجبها في الحفاظ على الأوقاف ولاسيما الوقف المعقب وإذا كان الأمر يتوقف على استقبال هؤلاء الورثة الورثة أومن يمثلهم فإننا لا نرى مانعا في ذلك على أن معطيات الملف ستعالج بما صرحت به من مبدأ الحرص على الضبط وعلى استكمال جميع معطيات تصفية الملفات المشابهة، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسم المجلس أشكركم على مساهمتكم وننتقل مباشرة إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير العدل حول تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهيلع، حميد كوسكوس، محمد العربي بوراس، محمد قرو وأحمد بوروين. الكلمة للسيد الأستاذ حميد كوسكوس. فليتفضل لشرح السؤال.

المستشار السيد حميد كوسكوس:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

نعلم ككل المهتمين أن مجلس المستشارين شكل لجنة لتقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تطبيقا للمادة 42 من الدستور في أواخر سنة 2001. وقد قامت هذه اللجنة بإنجاز تقرير هام، اطلع عليه الرأي العام في شهر يونيو الماضي. لا أريد الدخول في تفاصيل ومحتوى التقرير. لأنه في الواقع ليس هو موضوع سؤالي وكذلك تناولته مختلف وسائل الإعلام بكل تفصيل.

أريد فقط أن أذكر المجلس الموقر والرأي العام على أن هذا التقرير كشف عن وجود اختلالات كبرى وضياع مالي كبير للصندوق وذلك نظرا لسوء التدبير والاختلاس المباشر والغير المباشر وهو ما يتطلب المتابعة القضائية للمسئولين عن هذه الإختلالات وتحديد المسؤوليات ومعاقبة من يستحقوا العقاب.

لكن مع الأسف لاحظنا وجود تباطؤ كبير من طرف الحكومة لمتابعة هذا الملف الشائك رغم المجهودات الجبارة التي بدلها مجلس المستشارين في كشف حقائق فظيعة بهذا الصندوق.

السيد الوزير، إن عدم المتابعة من طرف الحكومة وإخضاع المسئولين للقضاء لقول كلمته سوف يشجع المسئولين في مؤسسات عمومية أخرى في الاستمرار في نفس التدبير السيئ والتبذير والاختلاس والرجوع مع الأسف إلى العهد البائد، كما يجعل المواطنين يستنتجون أنه لا جدوى بالعمل البرلماني ولا جدوى من لجان تقصي الحقائق باعتبارها إحدى أدوات رقابة البرلمان على الحكومة.

نحن السيد الوزير نعتقد في استمرارية العمل الحكومي ونعتقد في أهمية المتابعة القضائية للمتورطين في ملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاقبة من يستحق العقاب بطبيعة الحال وإعطاء خاصة إعطاء العبرة لمسئولين آخرين للكف عن التلاعب بالمال العام ووضع حد للتسيب واللامبالاة في تدبير الشأن المالي الوطني.

فنسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تنوي الحكومة القيام بها لمتابعة هذا الملف على مستوى الصندوق نفسه وعلى مستوى القضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد وزير العدل المحترم.

السيد محمد بوزبع وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال الذي يريد من خلاله أن يعرف تعامل الحكومة مع التقرير الذي أصدره مجلسكم الموقر بعدما أنهت عملها لجنة البحث والتقصي التي سبق لهذا المجلس أن شكلها للبحث في وضعية صندوق الضمان الاجتماعي.

أولا كان لمجلسكم الموقر فرصة أتيحت للحكومة من أجل أن تبين بأنها تريد أن تصل إلى الحقيقة وتساعد كذلك المجلس من أجل الوصول إلى الحقيقة وتساعد كذلك المجلس من أجل الوصول إلى الحقيقة فيما يخص وضعية هذا الصندوق. وأعطت كل التسهيلات كما يتبين ذلك من تقرير اللجنة وكل الوثائق وساعدت على حضور الشهود وأمدت اللجنة بكل البيانات التي يمكن أن توصلها إلى الحقيقة وإلى صياغة تقرير محكم في وضعية هذا الصندوق. هذه النقطة الأولى بالنسبة لتعامل الحكومة.

ثانيا، أن مجلسكم الموقر كان له نقاش بعدما وقعت تلاوة هذا التقرير في الجلسة كان له نقاش ماذا سيعمل به بعدما وقعت المصادقة عليه من طرف المجلس، هل سوف يبعث

إلى الحكومة أم ستكتفي فقط بنشره بوسائل النشر اللي هي معروفة؟ فعلا المجلس، مجلس المستشارين لم يصل إلى نتيجة، هل يجب أن يبعث بكيفية رسمية إلى الوزير الأول حتى يمكن أن يرتب عليه النتائج اللازمة وفي ذلك الوقت تحملت المسؤولية كوزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان وأطلعت مجلس الحكومة على نتائج هذا التقرير وبعدما وقع إرساله إلى الوزير الأول لا من أجل أن يرتب عليه النتائج اللازمة ولكن من أجل أن ينشر في الجريدة الرسمية. فعلا ذلك ما قامت به الحكومة آنذاك ووقع نشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية الصادرة في عدد 23 شتنبر 2002.

يبقى الآن ما مصير هذا التقرير وكيف ستتصرف وتتعامل الحكومة معه بعدما أصبح الآن منشورا في الجريدة الرسمية ومشاعا بين العموم، فعلا طرحت الموضوع على السيد الوزير الأول وانتهينا إلى ما يلي:

أن هذا التقرير غير كاف وحده لكي يعطي صورة واضحة عن الخلاصات التي انتهت إليها لجنة البحث والتقصي إذن لا بد من إجراء كذلك بحث وتحقيق تلك الأرقام الواردة فيه، خاصة أنه كانت هناك منازعات سواء عن طريق الرسائل التي توصلت بها الحكومة أو توصل بها المجلس أو ما تداولته الصحف.

وحتى يكون هناك ملف متكامل لابد من أن ترفق بهذا التقرير كذلك تفتيش تقوم به المفتشية المالية التابعة لوزارة المالية لكي تتحقق من صحة كل الأرقام الواردة وكذلك لكي يستكمل النقص إن كان هناك نقص ونصل إلى خلاصات. إذا كانت يعني خلاصات اللي هي ترتبط بالجانب الإداري التسييري التدبيري لهذا الصندوق. فطبعا سيكون ذلك جانب مهم جدا للحكومة ستهتم به من أجل ترشيد هذا الصندوق وإعادة تدبيره وتنظيمه.

وإذا كانت هناك يعني وقائع التي من شأنها أن تشكل جرائم يجب أن يبث فيها القضاء فسوف تحال كذلك على القضاء. هذا الموقف والذي يعني اقتنع به السيد الوزير الأول وسنعمل على إحالة التقرير المنشور في صيغته في الجريدة الرسمية على وزارة المالية من أجل أن يقع الشروع في البحث من طرف المفتشين الذين سيعينهم السيد وزير المالية وسوف نخبر السادة أعضاء سواء اللجنة أو المستشارين بصفة عامة بتطورات هذا الملف إلى أن يعرف مصيره.

شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد الأستاذ كوسكوس من أجل التعقيب على جواب الوزير.

المستشار السيد حميد كوسكوس:

شكرا، نشكر السيد الوزير على التوضيحات التي أدلى بها ونسجل عزمه وعزم الحكومة على اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة لرد الحق إلى نصابه بطبيعة الحال وحماية المال العام من التلاعب لكن، السيد الوزير، كذلك سجل كما جاء في جوابكم نسجل التعامل الإيجابي للحكومة السابقة مع اللجنة، ما نريده السيد الوزير ليس فقط وعودا، فنريد إجراءات وتدابير ملموسة يحس بها الشعب لإرجاع، خاصة لإرجاع ثقة المواطن في مؤسساته الدستورية وتحسيسه بتجاوز حالات كما قلت حالات التسيب وخرق القانون ونهب ممتلكات الشعب.

نريد السيد الوزير أن تأخذ المسطرة طريقها بكامل الوضوح والشفافية ليس الغرض الانتقام من الأشخاص لكن إرجاع الأموال إلى خزينة الدولة.

دائما في إطار التعقيب، عندي ملاحظة كما جاء على لسانكم في إطار التدبير الحسن للصندوق فلابد أن نذكر الجميع وكذلك السيد الوزير على أن المسؤولية يجب أن يتحملها الجميع السيد الوزير. فهناك مسؤولية المؤسسة ولكن هناك أيضا فضاء عام كان يتميز بالتسيب في الماضي، فلو كانت هناك مؤسسات رقابية لأمكن وقف النزيف في وقته، فهناك المسؤولية المشتركة مسؤولية الإدارات أو الإدارة التسلسلية ديال الصندوق وكذلك مسؤولية الأجهزة الرقابية التي نعلم جميعا أنها عرفت وتعرف حالة ركود وشلل متواصلين وواضحين. بالإضافة كذلك إلى ضعف أو انعدام المراقبة الداخلية للصندوق. فنريد كذلك معرفة إن كان من الممكن التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل تفعيل المراقبة الداخلية للصندوق وكذلك من أجل تفعيل المؤسسات أو الأجهزة الرقابية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير العدل من أجل الرد على التعقيب، فليتفضل.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أطمئن السيد المستشار المحترم على أن الحكومة تتابع بكيفية حازمة سير المؤسسات العمومية وأعتقد بأنه لمستم من خلال البحث الذي قامت به لجنة البحث والتقصي لمجلسكم أن هناك تغير وقع في هذا الصندوق وأن هناك عدة أمور وقع إصلاحها وقد ثبت لكم من خلال التقرير في الخلاصات التي انتهى إليها التقرير.

وقع التنويه بالتغيير الذي حصل في سير الصندوق وفي تنظيم وثائقه وحساباته إلخ. وهذا من الإيجابيات لعمل هذه اللجنة، بحيث الأمر لا يقتضي فقط أن نركزه على مساءلة المسئولين السابقين ولكن كذلك من إيجابيات هذه اللجان أن تثير الانتباه إلى أنه لابد من مراجعة طريقة تدبير هاته المؤسسات. فوضعية الصندوق الآن هي أحسن بكثير مما

كانت عليه لا من حيث المداخيل ولا من حيث كيفية التدبير وكيفية التسيير ونعلق عليه آمال وهذا ما أكده السيد المدير الحالي، في أن يتبنى تسيير المشروع الهام الذي صادق عليه مجلسكم الموقر وهو التغطية الصحية.

ونحن مطمئنون إلى أن الوضعية المالية الآن لهذا الصندوق ستمكنه من تسيير هذا المشروع الاجتماعي الهام، لكن ما وقع في الماضي لابد من أن يكون عبرة للجميع، وأن يقع إحكام البحث في هذه القضية حتى لا يمكن أن يظلم أحد وأن نحمي كذلك المال العام. وأن تقع يعني بالمكشوف وبالملموس محاربة كل من يستغل منصبه الوظيفي من أجل أن يتاجر على حساب المالية العمومية وعلى حساب كذلك الإدارة سواء كانت بكيفية مباشرة أو عن طريق مؤسسات عمومية.

شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسم المجلس أشكركم على مساهمتكم القيمة، وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن حول أسباب تأجيل العمل بمقتضيات القانون رقم 01-18 للمستشارين المحترمين السادة عبد الله الشرقاوي، المفضل بنعلوش، محمد الخضوري ومحمد سعدون، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد المفضل بنعلوش:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

صادق البرلمان المغربي على القانون رقم 18.01، المعدل والمتمم للظهير الشريف المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، وقد ابتهجت الشغيلة المغربية بمختلف تنظيماتها ومكوناتها بهاته المصادقة، خاصة وأن جزءا كبيرا منهم معنيون به وطال انتظارهم له ولغيره من المشاريع والإجراءات التي وعدت بها الحكومات المتعاقبة منذ 1996. وكان من المفروض أن يدخل القانون المذكور حيز التنفيذ منذ 19 نوفمبر 2002، لكن على ما يبدو فالحكومة طالبت تأجيل العمل بمقتضياته إلى غاية 2004، وهو الأمر الذي فاجأ الشغيلة التي كما قلت استبشرت خيرا به، وفاجأنا كبرلمانيين، حيث أن هذا القانون ناقشناه وصادقنا عليه، وهو ما يطرح يعني سؤال كبير عن مدى احترام الحكومة للمؤسسات وفي طليعتها البرلمان بغرفتيه.

وعليه فإننا نسائلكم السيد الوزير، عن سر هذا التعليق لمقتضيات هذا القانون، هل هو خضوع لضغوطات شركات التأمين التي رفعت سعر التأمين الخاص بالتعويض عن حوادث الشغل 132% أم هو خضوع للشركات التي رفضت هذه الزيادة بدعوى الهشاشة والتنافسية والتكلفة؟ وبالتالي هل سيكون على الشغيلة تحمل المخاطر والإعاقات عن شركات التأمين وتحمل التكلفة حتى تكون هذه الشركات قادرة على التنافسية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال المطروح، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية كما جرت العادة أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال الذي أريد أن أذكر أنني سبق لي أن أجبت عنه أمام مجلسكم الموقر بتاريخ 3 دجنبر 2002. فأريد بهذه المناسبة إذا سمحتم أن أقدم التوضيحات التالية: أنا أظن أن هذا السؤال، كان خصو يطرح لوزير العدل، كيفاش خصو يطرح لوزير العدل، يطرح عليه هذا السؤال، تقول له واش الحكومة لها الحق؟ واش يمكن لها باش تعلق تطبيق قانون الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه ونشر في الجريدة الرسمية؟ لا يمكن أنا كبرلماني، لا يمكنني أن أطرح هذا السؤال لأنني سأطعن في العمل البرلماني. القانون دخل حيز التنفيذ في 19 شتنبر كما هو معمول به يعني هذا لا نقاش فيه.

ولكن موازاة مع ذلك فعلا هذا القانون جاء بواحد الامتيازات مهمة جدا للطبقة العاملة، وفعلا صادف عليه البرلمان بمجلسيه والقانون بعجالة يحث على تعميم التأمين الإجباري وعلى التعويض كذلك عن حوادث الشغل والأمراض المهنية. فهذا أول تعديل جرى فيما يخص هذه القوانين اللي هي مطبقة منذ كنظن 1924 فالانعكاسات اللي كتعرفوها لهذا القانون هي مهمة جدا وجد إيجابية.

أولا: هناك تأمين إجباري على الجميع.

ثانيا: هناك كذلك أمراض مهنية وحوادث الشغل اللي كان من قبل لا يؤمن عليها وغادي يتأمن عليها بصفة إجبارية وبصفة شاملة.

هناك كذلك توفير الحماية للأجراء من مخاطر الإفلاس لبعض المقاولات الصغرى وكذلك بضمان تعويض لهم رغم إفلاس هذه المقاولات إذا أفلست.

وكذلك هناك تحسين التعويضات اليومية للمصابين منهم في حالة التوقف عن العمل بالإضافة إلى الإجراءات الممنوحة في حالة الإصابة بعجز دائم لا قدر الله. فأريد أن أقول أن هذا القانون كما تعلمون السادة المستشارين المحترمين فعلا تطبيقه أحدث ضجة لا داخل البرلمان ولا داخل المؤسسات أو المقاولات التي طبقت عليهم شركات

التأمين رفع من التعويضات ديالهم أو التأمينات أو الرسم ديال التأمينات تصل إلى 132% فبذلك فعلا جاء وحد العدد ديال الإخوان، منهم ممثلو قطاعات الصناعة التقليدية والصيد البحري إلى غير ذلك يقولون أن هذه الانعكاسات ستكون جد وخيمة على المقاولة المغربية.

وفعلا قمنا بعدة اجتماعات داخل وزارة الشؤون وداخل الوزارة الأولى لنبحث عن حلول من أجل عدم انعكاس بصفة سلبية هاذ التأمينات على المقاولة المغربية. فهذه الاجتماعات لا تلغي بتاتا تطبيق هذا القانون، بحيث أن اليوم القضاء يطبق القانون الذي صوتم عليه، يطبقه اليوم فداخل الحكومة فعلا وبعد نداءات عدة من طرف عدة قطاعات قمنا بعدة اجتماعات نحاول أن نصل إلى حل وسط باش يكون هاذ التأمين هو أولا التأمين سيكون إجباري هذه لا رجعة فيه نحاول اليوم نلقاو الحلول من أجل أن تكون هذه الانعكاسات انعكاسات ما تكونش سلبية بكثير على المقاولات وعلى سعر التكلفة على المقاولات.

فهذه الاجتماعات فعلا كانت في وزارة التشغيل وفي الوزارة الأولى وفي هذا الأسبوع كذلك سنجتمع مع الفرقاء الاجتماعيين ممثلي النقابات اللي غادي إن شاء الله نتصل بهم في أقرب الآجال باش نعرضو عليهم واحد العدد ديال الحلول ونشوفو أشنو هو الرأي ديالهم من أجل كما قلت نوصلو لواحد الحل اللي ما يكون فيه لا إفراط ولا تفريط فيما يخص هاذ التأمينات والإجبارية على التأمينات.

هذا هو السيد المستشار المحترم ما كان بودي أن أقوله بغيت يعني أن أطمئنكم بأن القانون هو ساري المفعول ولا يمكن لأحد أن يعلقه إلا إذا رجع إلى المجلس، إذا رجع للمجلس وعلقه المجلس أو يعني نسخو هذه حاجة أخرى ولكن لا يمكن لأحد لا الحكومة ولا أي مؤسسة أن تلغي العمل بهاذ القانون.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الكلمة من أجل التعقيب للأستاذ الدكتور الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

حنا بدورنا نتشكرو السيد الوزير على هاذ التوضيح للمجلس ومن خلال المجلس للرأي العام على هاذ القانون اللي هو واحد المكتسب كبير لا بالنسبة للشغيلة ولا بالنسبة للطبقة المنتجة وتنزيدو نأكدو له الشكر ديالنا على تكذيب الإشاعات بتوقيف القانون وهو قانون ساري في طريق التطبيق ديالو. تنسجلو كذلك هاذ النقطة الايجابية وكنسجلو كذلك الإرادة ديال الحكومة الحالية للحوار مع جميع الفرقاء لإيجاد الحلول التي لا تضر بمصالح أي جهة ولكن بالمصالح ديال الطبقة العاملة بالخصوص والطبقة الفقيرة والطبقة اللي تنتج في هاذ البلاد وشكرا مرة أخرى السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار وننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن حول تشغيل الدكاترة المعطلين مجموعة 99 - 96 المستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، إبراهيم فضلي، إدريس علام، سعيد اللبار، ومحمد العايدي ومحمد اجبيل. الأستاذ جوهري تفضل.

السيد المستشار محمد جوهري :

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

هاذ السؤال هو فعلا سؤال قديم يعود تاريخه إلى سنتين قبل ولكن ارتأينا أن نجدده وذلك لمواكبة هذا الملف، ملف الدكاترة المعطلين لمجموعة 96 - 99. في ذلك الوقت يعني 15 مارس 2001 كانت قد شكلت لجنة للإشراف على تطبيق يعني القرار اللي صادر في هاذ التاريخ هذا وذلك بإدماج حاملي شهادات السلك الثالث، خريجي سنوات 96 إلى 99 في المؤسسات العمومية وصرحت الحكومة آنذاك بأنها وفرت 1300 منصب مالي لهذه الغاية وأبلغت اللجنة الوزارية للسادة المعنيين بالأمر المضربين عن الطعام مضمون هاذ القرار الحكومي.

في ذلك الوقت، السيد الوزير، وأعتقد ماً عندناش معلومات كافية أشنو اللي وقع من بعد وقع إدماج فقط 600 من مجموع 1300. الآن نسألكم ما الجديد في هاذ الموضوع وبصفة عامة ما الجديد في المطالب المرتبطة بمثل هذا الموضوع من مطالب سواء منهم الدكاترة المعطلين أو حاملي شهادات السلك الثالث أو غيرهم إذا كان ذلك ممكنا رغم أن السؤال غير واسع ليشمل هذه النقط التي ذكرتها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن :

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسادة المستشارين طارحي هذا السؤال وعلى رأسهم الأخ محمد جوهري، فأود أن أذكر أظن أن فعلا هذا السؤال طرحه المستشار المحترم منذ مدة فلذلك وجب تحيين بعض الأرقام. فأود أن أذكر أنه سبق للجنة وزارية ترأسها السيد الوزير الأول بتاريخ 15 مارس 2001 أن

قررت تخصيص 1300 منصب مالي من المناصب المالية للدولة لحاملي الشهادات العليا وذلك بناء على حاجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمناصب المالية المتوفرة مع مراعاة المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل. فإدماج حاملي شهادات السلك الثالث لا يشمل حاليا سوى الذين سجلوا أو لا يشمل فيما يخص هاذ 1300 سوى الذين سجلوا في بنك المعطيات بكتابة الدولة في التكوين المهني إلى غاية 28 فبراير 2001.

وبتاريخ 5 يوليوز 2000 تم استقبال ممثلي حاملي شهادات الثالث من طرف لجنة وزارية أكدت لهم تمسكها بالالتزام السابق، يعني فتح 1300 منصب وإدماج هؤلاء أصحاب الشواهد، فتكلفت إذن كتابة الدولة في التكوين المهني منذ يوليوز 2000 بهذا الملف وقامت كإجراء تمهيدي بإعداد بنك للمعلومات لكل هؤلاء الخريجين وتوصلت في الفترة مابين 5 يوليوز 2000 إلى 28 فبراير 2001 ب 1266 ملف.

وبخصوص إدماج جزء من حاملي الشهادات فقد تم إلى غاية 31 ديسمبر 2002 يعني بعض الأسابيع إدماج 955 مرشحا بالقطاعات الوزارية وبعض المؤسسات العمومية على الشكل التالي 789 من القطاعات الوزارية 166 من المؤسسات العمومية. بالإضافة إلى ذلك وبفضل المجهودات الخاصة التي بذلتها كتابة الدولة في التكوين المهني فقد تم إدماج 29 مرشح ببعض المؤسسات الخاصة. وكذا 26 خريج في إطار التكوين التأهيلي ليصل العدد الإجمالي للمدمجين إلى 1010 إلى حد الآن أي بنسبة تفوق 80% من الحصة المقررة وذلك خلافا لما جاء في نص سؤالكم أن كان هناك غير 600 مدمج بل 1010 من المدمجين.

فإذن لازالت وضعية 256 مرشحا لم تسو بعد في انتظار أن تعمل بعض الوزارات التي تتوفر على مناصب مالية على تنفيذ التزام الحكومة ديال 31 مارس 2001. أما بالنسبة لحاملي شهادات السلك الثالث المسجلين بعد تاريخ 28 فبراير 2001 والذين لم تشملهم عملية 1300 منصب مالي السالفة الذكر هذا هو بيت القصيد فقد بلغ عددهم 4168 مرشح إلى غاية 31 ديسمبر 2002. هذا يعني غير هاذ السنة 4168 وأنتم كتعرفوا السادة المستشارين العدد ديال مناصب الشغل اللي كاينة في قانون المالية 7000.

ونظرا لهذا العدد الهائل والمتزايد سنة بعد سنة فقد تم إصدار دورية للسيد الوزير الأول بتاريخ 28 نونبر 2001 تحث جميع القطاعات الإدارية وغير الإدارية خاصة في القطاع الخاص التي ترغب بتوظيف حاملي الشهادات السلك الثالث على ضرورة استعمال بنك المعلومات أو المعطيات المتوفرة لدى كتابة الدولة للتكوين المهني مع إعطاء العملية أو الأولوية في عملية التوظيف التي تنظمها الإدارات العمومية لمستوى الشهادات وتاريخ الحصول عليها وللعاطلين طالبي الشغل لأول مرة.

وفي الأخير أخبر مجلسكم الموقر بأنه إلى غاية 31 ديسمبر 2002 بلغ عدد المرشحين المسجلين بعد تاريخ 28 فبراير 2001 الذين تم إدماجهم في الإدارة والمؤسسات العمومية 287 مرشح يعني 7% من 4000 وبذلك السادة المستشارين ها أنتم كتشوفوا الإشكالية اللي مطروحة سنة بعد سنة فيما يخص هاذ المشكل ديال إدماج الخريجين كنظن أنه يجب إعادة النظر بصفة شمولية وعميقة في هذه الإشكالية لإيجاد الحلول الناجعة لأن لا أظن بالعمل بهاته الطريقة سنصل إلى حل شامل ومنصف للجميع. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الوزير، فعلا حنا تحققت الغاية في فرقنا فرق الحركية. تحققت الغاية التي كنا نهدف إليها من وراء إعادة طرح هذا السؤال أو التساؤل حول هذا الموضوع. يظهر السيد الوزير أن ربما هاذ الناس اللذين يطالبون بشغل يعني أن التعامل معهم أو أحسن الطرق للتعامل معهم هو الوضوح أن تصدر- هذا رأيي الشخصي- أن تصدر بلاغات بالإمكانيات الموجودة. الآن قانون المالية صادق البرلمان على 7000 منصب حسب ما أتذكر أنه من أجل الإدارة فقط الآن خصها 1600على ما أعتقد وهناك جهات أخرى وزارات أخرى لها أولوية فيما يخص تسيير شؤون الدولة. يجب أن تحصل الشفافية فيما يخص مناصب التشغيل، فيما يخص الإدماج، فيما يخص التوظيف، يعني التوظيفات المباشرة الكل يشتكي منها فالناس ما تيبقاش فيهم الحال لما كتكون الأمور كلها القانون على الجميع، تتكون واحد المباراة مفتوحة بشفافية، ببلاغات، بوضوح والكل يقتنع الكل كيفهم أن الدولة ماشي مشغل وأنها يمكن لها تشغل ف 12،5% تقريبا من الميزانية بينما في جهات أخرى أقل من هذه النسبة هي اللي كاينة بأنه كتلة الأجور تثقل كاهل الدولة بكثير، كتلة الأجور في جهات أخرى خصها تكون مابين 8% و9% حنا عندنا فوق 12،5% وزيد وزيد.

فلذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال.. فلذلك تتبقى دائما التنمية أستسمح السيد الرئيس في نصف دقيقة حتى هي تتبقى دائما تحريك قطار التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص هو اللي يمكن لو يشغل وماشي فقط القطاع الخاص ولكن الآليات كلها اللي وجدتها الدولة وجدها البرلمان وصادق عليها من 96 الآن خصها تشغل وطبعا لابد من إعطاء العناية به هاذ الموضوع الآن أصبح تقليدي ومألوف

الناس كتشعل الشمع قدام البرلمان، كتعمل توقفات احتجاجات ولكن واش نبقاو حنا ساكتين والحكومة تبقى ساكتة لا يمكن فهو الموضوع الجديد المتجدد اللي خصنا نعتنيو به في كل وقت باش حتى اللي ما فهمشاي يفهم واللي كيطالب بشي حاجة ماشي معقول يعرف بأنه كيطالب بشي حاجة ماشي معقولة.

ولكن أيضا حنا تيخص يتعامل معهم بشفافية والمناصب اللي كاينة تعرف والقطاعات اللي خصها تشغل تعرف كذلك وتكون الأمور واضحة أكثر باش تكون وحد النوع من السلم الاجتماعي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير له رد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية والتضامن :

بسرعة بغيت نقول للسيد المستشار المحترم أنه من نافلة القول إذا ما كانتش تنمية اقتصادية واجتماعية في البلد لا يمكن فعلا إدماج هذا العدد الهائل ديال الخرجين يعني فعلا لازم أننا وثيرة التنمية خصها تسرع بوثيرة أسرع.

كذلك السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين، أظن أن الطريقة ديال المعالجة لحد الآن ديال هاذ الإدماج ديال الخرجين لا يمكن أن تذهب منا بعيدا، بحيث أن اليوم وكل سنة عندنا واحد العدد ديال الخرجين أكثر بكثير من السنوات اللي من قبل. فبذلك كنشوف بأن الإدارة كما جاء في كلامكم، الإدارة اليوم لا يمكن أن تستقبل هذا العدد الهائل من الخريجين. فلازم أننا نفكرو أولا باش تكون واحد العلاقة متينة ما بين التعليم ديالنا وما بين سوق العمل هاذي مهمة جدا إلى ما كانتش هذه العلاقة فعلا ما يمكن ليناش أننا نتغلب على هاذ الإشكال.

وكذلك فيما يخص الشفافية اللي قلت السيد المستشار المحترم فيما يخص هاذ الخريجين بصفة عامة كتكون شفافية يعني مطلقة بحيث أن كل خريج في واحد النوع ديال الدراسة اللي عندو كيمشي للوزارة اللي هي مختصة إلى كان مهندس لازم يمشي لوحد الإدارة اللي فيها الهندسة إذا كان يعني عند شي حاجة فيما يخص التدبير إلى غير ذلك يمشي لواحد المؤسسة اللي هي معينة. إذن بصفة عامة الدبلوم ديال المتخرج هو اللي تيحكم عليه فين غادي يمشي وأكثر من ذلك لما أننا وصلنا ل 80% من إدماج ديال 1300 يعني أنه كانت هناك يعني وحد الطريقة اللي هي طبيعية وما فيهاش أي انزلاق من ناحية الشفافية وكونوا على يقين أن الوزارة ستعمل إن شاء الله على إضفاء الشفافية والجدية على إدماج هاذ الإخوان اللي الآن هم في بطالة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

باسمكم أشكر السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن على مساهمته القيمة وأستسمح. أعتقد أن السيد معتصم طلب الكلمة في إطار نقطة نظام، الأستاذ عبد السلام بلقشور، تفضل.

السيد المستشار عبد سلام بلقشور:

نقطة نظام السيد الرئيس وشكرا مسبقا على باش تضبط لنا وقت ديال التدخلات ديال السادة المستشارين والسادة الوزراء باش تطبق مقتضيات القانون الداخلي لأنه بقات لنا ساعة وحنا مبرمجين في آخر الحصة ومازال تابعانا الطريق وما يمكنش نبقاو غاديين في هاذ الشكل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا على هاذ التنبيه وأخبركم على أن هذه الآلة التي تتكفل بضبط التوقيت تارة تشتغل وتارة لا تشتغل ونحن معها في صراع، نرجو من السادة المستشارين أن يتفهموا نقطة نظام الأستاذ المستشار الأستاذ بلقشور.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديد القطاعات العامة حول تبسيط المساطر الإدارية للمستشارين المحترمين السادة إسماعيل قيوح، سعيد التدلاوي، عادل المعطي، أحمد الديبوني، ابراهيم السامي، محمد بلحسان.. بالفعل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تأخير إنجاز مشروع نواة جامعية بورزازات المستشار المحترم السيد محمد أوشطو، الكلمة للسيد محمد أوشطو لشرح سؤاله، فليتفضل.

المستشار السيد محمد أشطو :

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السؤال يتعلق بتأخير إنجاز مشروع نواة جامعية بمدينة ورزازات. كما تعلمون السيد الوزير أنه ليس بالأمر الهين الالتحاق بالجامعة بعد الحصول على شهادة " الباكالوريا " خصوصا بالنسبة للشباب القاطن بالمدن والقرى البعيدة عن تلك التي تتوفر بها إحدى النواة الجامعية، بالإضافة إلى المعاناة التي يقاسيها الطلبة من جراء هذا البعد والتكلفة المالية التي تثقل كاهل أوليائهم مما يدفع البعض منهم إلى التخلي عن متابعة دراسته، حيث يجد نفسه مجبرا على ذلك نظرا لعدم توفره ما يكفيه من الإمكانيات.

وقد استبشر سكان إقليم ورزازات وزاكورة خيرا لعلمهم باختيار مدينة ورزازات من بين المدن التي ستنجز بها نواة جامعية إثر اجتماع ترأسه السيد وزير التعليم العالي السابق وبحضور المنتخبين وأكد فيه أن هذه النواة ستنجز لاستقبال الطلبة خلال الموسم الدراسي 2002 - 200 أي الموسم الحالي. ولكن إلى حد الآن لم تبد أي آثار لبناء أو أشغال على الساحة تدل على ذلك. لذا السيد الوزير نتساءل عن

الأسباب التي تكمن وراء هذا التأخير وهل فعلا سيتم إنجاز هذه النواة في أقرب الآجال حتى تستقبل الطلبة خلال الموسم المقبل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي، المكلف بالبحث العلمي فليتفضل مشكورا.

السيد عمر الفاسي الفهري الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي، المكلف بالبحث العلمي

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله وفعلا بودي أن أؤكد بأن حكومة صاحب الجلالة في القطاع المهتم بالقطاع العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي يحرص على خلق توازن بين مختلف جهات وأقاليم المملكة فيما يتعلق بخريطة المؤسسات الجامعية باعتماد مقاييس موضوعية ومضبوطة.

وفي هذا الإطار تم الاتفاق والمصادقة في إطار قانون المالية ديال السنة الماضية 2002 على خلق أربع نواة جديدة جامعية من بينها وقع الاختيار على إقليم ورزازات رغبة في إعطاء دفعة جديدة لعملية اللامركزية للتعليم العالي الجامعي. بالفعل حصل نوع من التأخر فيما يتعلق بإنجاز هذا المشروع وهذا ناتج على كون كانت هناك بقعة أرضية اللي كان تم تخصيصها لهاذ المشروع ولكن تبين أنها غير مؤهلة لهذا المشروع وتم اختيار بقعة جديدة متوفرة فيها جميع الشروط ومؤهلة لمثل هذا المشروع.

وبالفعل تم توقيع اتفاقية مع الشركة العامة العقارية La C.G.I. من أجل الإشراف التقني على إنجاز هذه النواة وستنطلق أشغال البناء في غضون الشهور المقبلة من هذه السنة.

وتجدر هنا الإشارة أن الوزارة رصدت لهذا المشروع غلافا ماليا بلغ 90 مليونDH وسجل غلاف إضافي في إطار القانون الذي تمت المصادقة عليه بالنسبة ل 2003 ديال 10 ملايين ديال الدرهم. كما خصصت لهذه النواة المناصب المالية الضرورية، لا فيما يتعلق من أجل توظيف الأساتذة ولا الإداريين ومن المنتظر إلى تمشت الأمور كما نتوقع على الأقل الشطر الأول من هذا المشروع يفتح في السنة المقبلة في شتنبر 2003 و إلا من المؤكد أن المشروع بأتمه سيبتدئ في الاشتغال في شتنبر 2004 وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ أوشطو.

المستشار السيد محمد أوشطو:

أولا أشكر السيد الوزير على جوابه وكذلك على اعترافه بهذا التقرير وأتمنى أن تعمل الوزارة ما في وسعها من أجل إنجاز المشروع في أقرب الآجال نظرا لبعد ورزازات ونظرا كذلك للصعوبات التي يتلقاها الطلبة في انتقالهم إلى مدن أخرى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، باسمكم أشكر السيد الوزير وأتمنى له التوفيق وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد الوزير المكلف بتحديد القطاعات العامة حول تبسيط المساطر الإدارية للمستشارين المحترمين السادة إسماعيل قيوح، سعيد التدلاوي، عادل المعطي، أحمد الديبوني، ابراهيم السالمي، محمد بلحسان وكبور الماسي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من أجل شرح السؤال.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن الإصلاح الإداري يشكل إحدى الأولويات التي يرتكز عليها التصريح الذي تقدمت به الحكومة غداة تنصيبها، حيث التزمت باتخاذ الإجراءات الإصلاحية لتحسين علاقات الإدارة مع المتعاونين معها وتأهيل الجهاز الإداري ليواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية حاضرا ومستقبلا إلا أن ما يعيشه المواطنون عموما والموظفون منهم بصفة خاصة مع إدارتهم لا زال يبعث عن القلق بسبب تعقيد المساطر الإدارية المعمول بها وغموضها في كثير من الأحيان، مما يؤدي إلى بطء وثيرة البث في الملفات المعروضة على المصالح الإدارية وإلا فكيف يمكن أن نفسر أن ينتظر موظف في مستقبل مشواره أسابيع وشهورا وأحيانا سنوات لتسوية وضعيته أو ترقية عادية أو صرف تعويض من التعويضات.

وإذا كان هذا الحال حال الإدارة العمومية مع موظفيها، فهل يمكن لها أن تكون في مستوى التأهيل الذي يقوم به القطاع الخاص لربح رهان العولمة.

ومن هذا المنظور نود أن نسأل سيادة الوزير عن الإجراءات المتخذة لترجمة عروض الحكومة في مجال الإصلاح الإداري إلى واقع ملموس وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد نجيب الزروالي الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمون،

اسمحوا لي السيد الرئيس في البداية أن أتقدم بأحر التهاني بمناسبة حلول السنة الجديدة متمنين للجميع دوام الصحة والعافية وكل عام وأنتم بخير.

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

أود أن أشكركم أولا على هذا السؤال ونذكركم على أن هذا القطاع توليه الحكومة أهمية كبرى وقد أولى التصريح الحكومي إلى تحديث القطاعات العامة حيزا مهما من التصريح الحكومي. كما أود أن أذكر السيد المستشار على أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره في خطابه السامي تكلم عن المفهوم الجديد للسلطة ولإحداث هذا القطاع الوزاري صاحب الجلالة أعطى تعليمات للمفهوم الجديد لإدارة للتعامل مع المواطن ولتكون في إنصات إلى حاجياته وتلبية طلباته وأن تكون قريبة منه وكل هذا في إطار من المسؤولية ومن الشفافية أؤكدها للسيد المستشار في السؤال السابق، حيث أن حتى هذا الجانب سيأخذ الحيز الوافر من تحديث القطاعات العامة.

السيد المستشار، السؤال ديالك فيه شقين، فيه أولا تبسيط المساطر الإدارية في التعامل مع المواطنين وفيه المساطر الداخلية الإدارية. فإذن هذا ماشي سؤال هذا سؤالين. لما نتكلم عن تبسيط المساطر الإدارية نتكلم عن الإدارة في تعاملها مع المواطنين فبالتالي أود أن أأكد على أنه الآن كاين مرسوم اللي هو واخذ الآن المسطرة العادية ديالو اللي كيعطي الوزراء الصلاحية لإحداث المصالح والأقسام للاستجابة لكل طلبات المواطنين حسب الظرفية وحسب ما يجب بالطبع في هاذ المجال.

ثانيا على أنه الآن في إطار اللامركزية واللاتمركز سيتم تفويت عدد من الصلاحيات للمسئولين الجهويين للبث ولاتخاذ القرار.

ثالثا العمل على تجميع كل القطاعات العامة سواء عن طريق الشراكة أو الاتفاقيات مابين الإدارة ومابين الجماعات المحلية مثلا أو مابين عدد من المؤسسات الأخرى حتى يصبح التنسيق على المستوى الجهوي.

رابعا نحث الآن الإدارة على وضع دلائل لكل المساطر الإدارية والوثائق وتقليص عدد الوثائق لأن عدد من الوثائق اليوم من الواضح أنها ما عندهاش جدوى وإذن بالتالي غادي يتم تقليص هاذ الوثائق وتسهيل المأمورية على هاذ المواطن. زيادة على هذا بالطبع لأن الآن كنعملو مع وزارة المواصلات لوضع الإدارة الإلكترونية واللي كذلك غادي يكون من مهامها أولا تبسيط المساطر بالنسبة للمتعاملين مع الإدارة ولكن كذلك بداخل الإدارة، بحيث أنه ذاك الساعات لما غادي تكون ملفات الموظفين والعاملين بداخل الإدارة كلها مرصودة بداخل هذا الجهاز الإلكتروني فغادي يمكن بالطبع البث في الملفات بصفة أسرع. كل ما هناك أنا أريد أن أقول الآن ومنذ السنوات الأخيرة أن العمل أصبح بوثيرة كثيرة في مجال الوظيفة العمومية فيما يخص الترقيات ديال الموظفين ما ننساوش على أنها كتمر إما من اللجان الثنائية أو لجان علمية أو غيره. فأول ما كتوصل الآن يمكن لي نقول لكم أنها تباشر بسرعة كبيرة بداخل الوزارة. على أي هاذ العمل هو يتطلب وقت بالطبع لوضعه وبلورته وأجرأته. كل ما هناك أن الآن السيد الوزير الأول أكد في التصريح الحكومي وأكد كذلك باسم الحكومة على أنه كاين الإرادة بتعليمات من صاحب الجلالة على تبسيط هذه المساطر الإدارية وعلى أن تصبح هذه الإدارة في خدمة المواطن وفي خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إن شاء الله. وهذا كله بالطبع كذلك بالتعاون معكم ومع مجلسكم الموقر.

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ عادل المعطي.

المستشار السيد عادل المعطي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أولا أشكر السيد الوزير على جوابه الشافي ونظن أنه أصبح من اللازم السيد الوزير الآن تصحيح الأوضاع والتحولات الاقتصادية والاجتماعية حتى نواكب بالطبع رهان المستقبل والاستثمار في ظل العولمة. فمن هذه النقطة وكلنا نعلم من طبيعة الحال تعليمات صاحب الجلالة نصره الله والرسالة الموجهة إلى السيد الوزير الأول حول تفعيل الاستثمار.

وبهذه المناسبة ننوه بسياسة خلق مراكز الاستثمار الجهوية ونطالب من هذا المنبر العمل على تسريع وثيرة عملها حتى يؤدي الشباك الوحيد الدور المنوط به تفاديا لهجرة الاستثمار. وبالمناسبة كذلك نقوم بتفعيل الاستثمارات الداخلية لنساهم جميعا في فرض الشغل داخل الوطن.

حقا السيد الوزير إنها مناسبة لكي تعيد الإدارة بمختلف تشعباتها علاقتها مع المواطن وتسهيل المأمورية عليه بشكل فوري ودون عقبات وتعقيدات كما هو كان في الماضي وخصوصا أن هذه التعقيدات العامة أصبحت تمس جميع القطاعات، بحيث أن الوثائق المطلوبة أصبحت تكلف المواطن أكثر ما يلزم سواء من ضياع الوقت أو كذلك حتى لدى الإدارة لابد ما يقضي مدة طويلة للحصول على وثيقة من أسهل الوثائق. فبطبيعة الحال الرأي العام الآن ينتظر أن يتجسد هذا التحديث على أرض الواقع بشكل يضمن للمواطن حقه وتوفير الوقت وجعل المواطن في أمان من هذه التعقيدات الإدارية. هذا ما نترجاه من هذا السؤال

ونتمنى في إطار إحداث هذه الوزارة أن يعرف القطاع الإداري التقدم وتبسيط المساطر كما أشرتم وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيب، فليتفضل.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس، في الحقيقة ماشي هو تعقيب ولكن تأكيد للتوجهات، حيث أنه الآن من الواضح أن كل دولة لا تتقدم ولا تنمو إلا بثلاث فعاليات الدولة والقطاع الخاص والتكوين، التكوين والتربية. عندهم علاقة جدلية بيناتهم بثلاثة، فلا يمكن للتنمية أن تكون لو ما كانوا هاذ الثلاثة ديال الفعاليات في إطار استراتيجية شمولية. فبالتالي غادي يصعب علي في الظرف الوجيز أن أعطيكم كل الاستراتيجية ولكن كونوا على يقين على أنه بالطبع التوجه هو أن نجعل بين هذه القطاعات الثلاث التنسيق الكامل والتام للوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكذلك أشاطركم الرأي على أن اليوم الوقت أصبح والزمن أصبح عنده أهمية كبرى، بحيث اليوم لابد أننا نغير تلك الثقافة ديال كيف كيقولوا العامين أنه اللي بغى يربح العام ولى قصير " راه ما بقاش طويل هذا هو اللي بغيت نقول السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لك على مساهمتك وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول تشجيع منتوج الصناعة التقليدية في المعارض الدولية، تقدم به السادة المحترمون: أحمد الجغيري، محمد عذاب الزغاري وأحمد أمهال. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليتفضل.

السيد المستشار :

بسم الله الرحمن الرحيم الصلاة والسلام على رسول الله

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كان المغرب ولايزال ملتقى العديد من الحضارات ومركز انسجام ثقافات مختلفة ومعطاءة الأمر الذي يسر على المغاربة اكتساب مواهب متميزة في قطاعات حرفية ومهنية شتى منها على الخصوص الصناعة التقليدية. فالمنتوج التقليدي المغربي يحظى بإعجاب كبير لدى الأجانب لما يجدون فيه من عمل متقون ذو خصوصية وجمالية رائعة. هذا المنتوج التقليدي، السيد الوزير، لابد أن نفتخر به جميعا وندعمه ونعرف به في العالم بأسره. وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت وزارتكم سندا للصناع التقليديين.

فسؤالنا السيد الوزير يخص التدابير والآليات التي تتخذها وزارتكم من أجل تشجيع مشاركة المنتوج التقليدي المغربي في المعارض الدولية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير من أجل الإجابة على السؤال، فليتفضل.

السيد امحمد الخليفة وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

بادئ ذي بدء أتوجه بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين واضعي السؤال على موضوع ذي أهمية نوليه أهمية خاصة بالنسبة لتسويق منتوج الصناعة التقليدية. لابد من التأكيد أولا أن هناك عدة آليات صارت بها دائما الصناعة التقليدية بالنسبة لتسويقها إلى الخارج وفي مقدمتها مؤسسة دار الصانع التي قامت بدور مهم والتي نعكف الآن على إعادة تأهيلها من جديد لتقوم بدور مهم بالنسبة للصانع التقليدي. ومن الأكيد أنه عند تأهيل هذه الدار بمنظور جديد وبمفاهيم جديدة من أجل العمل على أن الصانع التقليدي في مفهومه الواسع وفي مفهومه المبدع بأنه يكون له تواصل مع الخارج، إذ ذاك سنشعر بأن الصناعة التقليدية بالفعل وبأن الصانع التقليدي بالفعل له هذه الدار التي تأهله وتعده من أجل أن يشتغل اشتغالا جيدا في الداخل ومن أجل أن يدخل إلى الأسواق الخارجية. بطبيعة الحال هذه الآلية الأولى.

ولنا كذلك عدة مجالات يمكن أن نعتبرها أساسا في تطوير وتصدير الصناعة الوطنية التقليدية إلى الخارج في مقدمتها أولا الصالونات المهنية، الصالونات المهنية توليها دائما وزارة الصناعة التقليدية أهمية استثنائية ودائما عملت على أن الكثيرين من الصناع التقليديين وعلى كثير من المستثمرين في الصناعة التقليدية وعلى كثير من الفاعلين الاقتصاديين الذين اختاروا أن يشتغلوا في قطاع الصناعة التقليدية. دائما قدمت كل المساعدات من خلال دار الصانع من أجل أن يشتغل هؤلاء المستثمرون والفاعلون والصناع التقليديون داخل هذه الصالونات التي نعتبرها مكانا يجب أن تبرز فيه أهمية وقيمة حرف الصناعة التقليدية المغربية.

ثانيا المعارض التجارية وبدون شك فإن مشاركة المغرب في كل المعارض التجارية الدولية ولاسيما ما يتعلق منها بالصناعات التقليدية يكسب المغرب أولا سمعة أساسية نظرا لأهمية المنتوج الذي ينتجه الصناع التقليديون المغاربة وثانيا يساهم كذلك في التصدير الذي نعتبر بأن الصناعة التقليدية حقيقة لها دور مهم. وأساسي اليوم بالنسبة للتصدير للخارج ويمكن أن نقول بأنها من القطاعات الواعدة التي تسهم مساهمة فعالة وأساسية ولكن دون

الطموح الذي ننشده جميعا. كذلك ربط العلاقات مع الذين يهتمون بمجال الصناعة التقليدية.

وفي هذا المجال لابد أن نؤكد بأن ربط العلاقات أصبح اليوم موضوعا أساسيا، فعلى سبيل المثال خلال السنة الماضية استطاعت دار الصانع أن تربط 127 علاقة بين وزارة الصناعة التقليدية وبين مستثمرين في الخارج، 36 % منها في الخارج تعود إلى السوق التقليدية التي يعرفها المغرب خارجيا، فرنسا، ألمانيا والباقي في مختلف أنحاء العالم. هذا رقم ليس كاف سنعمل على تطوير هذا الرقم ولكن المهم أننا سنعمل على إدخال الإلكترونية وإدخال الإدارة الحديثة وإدخال مفاهيم التقنيات الحديثة في الإدارة من أجل أن يتواصل الصناع التقليديون "بالانترنيت" مع كل الفاعلين في الخارج ولقد دبت الآن حركة مهمة وأستطيع أن أأكد بأنها تأتي أكلها وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، الأستاذ عذاب الزغاري في إطار التعقيب.

المستشار السيد عذاب الزغاري:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على جوابكم، اللي خلانا نوضعو هاذ السؤال هو الإشكالية ديال الترويج ديال منتوج الصناعة التقليدية وحنا كنا من السباقين جاء في الرد ديالكم السيد الوزير على مؤسسة دار الصانع، كنا من السباقين لتأطير وتأهيل هاذ دار الصانع، كنا من الناس اللي ساهمنا يعني ما كانت فيها لا أغلبية ولا معارضة في تعزيز مكانة هذه المؤسسة.

إلا أنه تبقى دون المستوى المطلوب لأنه الميزانية ديالها ولا حتى الأطر ديالها يعني هاذو مسائل محدودة. حنا السيد الوزير، هاذ القضية ديال الصالونات كذلك المهنية والطريقة اللي كتقوم بها هي طريقة حديثة العهد وأنتم كتعرفوا أنه قطاع الصناعة التقليدية مازال عندنا واحد الطريقة تقليدية في بيع منتوج الصناعة التقليدية.

إذن ما تتفاعلوش مع هاذ الصالونات، جل الناس اللي كيشاركوا ما كتكونش واحد المتابعة وواحد التتبع لأنه كنعرفو كيفاش كيشتغلوا الناس في الصالونات، يعني عندهم إمكانيات، عندهم الأنترنيت عندهم واحد العدد ديال المسائل اللي حنا مازال ما تأهلناش لها في هاذ الإطار هذا.

كذلك العلاقات اللي تربط الوزارة ما بين أصحاب منتوجات الصناعة التقليدية، حنا يعني الطرح ديالنا في هاذ السؤال هو تشجيع ومساندة الوزارة ديالكم وحنا نعقد الأمل فيكم وفي هاذ القطاع على أساس تشجيع وحد الظاهرة كانت بدات في واحد السنوات ديال قافلة الصناعة التقليدية واللي أعطت مردودية، بحيث الشكل ديال القافلة كيعطي واحد المجال لواحد المجموعة ديال الصناع التقليديين اللي هما كينتجوا باش يديروا واحد القافلة تمتد مثلا من خلال شهر أو شهرين أوثلاثة أشهر وكانت تجربة اللي عاشوها الإخوان تدارت في أسبانيا وتدارت في واحد العدد ديال البلدان.

حنا كنعرفو البلدان الآن اللي هي كتقبل للصناعة التقليدية عندنا في المغرب، إذن خص يكون واحد العدد ديال القافلات اللي يكونوا كل من أسبانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا. فهذا خط يعني مشترك ويكون فيه واحد أربع قافلات أولا خمسة ويكونوا فيه مشاركين الصناع التقليديين الحقيقيين بما يخص الممارسة اليدوية لأنه أعطت التجربة بأنه الناس اللي كيشاركوا في المعارض هما الناس ديال " البازارات ".

الناس ديال البازارات راه عدة مرات نبهنا الوزارات السابقين على أساس أنه كيستنزفوا اليد العاملة ديال الصانع التقليدي وكيديو المنتوج بواحد الثمن اللي يعني كيريقهم هم وما كيفتحش المجال لواحد المجموعة ديال الصناع التقليديين.

إذن إلى حاولتم السيد الوزير تشجعوا هاذ الظاهرة ديال القافلات ديال الصناعة التقليدية كل من هاذ أربع دول فغادي تقوموا بواحد الدور مهم في خلال هاذ السنوات المقبلة وشكرا السيد الرئيس وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس، في إطار التعقيب أريد التأكيد بأنني أتفق مع السيد المستشار المحترم فلهذا أكدت على أننا بصدد إعادة تأهيل دار الصانع بنفسها، إعادة التأهيل تقتضي إعادة التأهيل لا بالنسبة للموارد البشرية ولا بالنسبة للموارد المادية. دار الصانع أعتبرها شخصيا بوابة أساسية للصناع التقليديين نحو التصدير إلى الخارج. واعتبر بأن خلقها كانت فكرة عبقرية.

نعم الآن يجب أن ننظر إليها نظرة جديدة وأن نؤهلها لتقوم بالدور الذي يجب أن يخدم الصانع التقليدي قبل كل شيء وأن يخدم الصناعة التقليدية قبل كل شيء، فلولا مهارة الصناع التقليديين ولولا العناية بالصانع التقليدي لما كان لدار الصانع أي اعتبار وأي وجود وبالتالي ليكون السيد المستشار متيقنا بأننا نبذل قصارى الجهود الآن من أجل الوصول إلى حلول لإعادة تأهيل دار الصانع بنفسها لتقوم بدورها وهو دور مهم في الاقتصاد الوطني إذن هذه مسألة أولى بالنسبة المعارض على كل حال ما أشرتم إليه صحيح كاين الكثير من الإيجابيات وكاين كذلك الكثير من السلبيات. هذه السلبيات لا يمكن أن تعالج بقرارات ارتجالية نحن نعكف على الكثير من الحالات، نعكف على الكثير من الوضعيات التي توضع أمامنا، نتصل بكثير من الناس الذين

يطلبون أن يشرحوا مواقفهم بالنسبة للمعارض التي يشاركون فيها نعرف أن الكثير من الناس يقدمون خدمات جلة للصناعات التقليدية من خلال التصدير.

نعرف كذلك أن هناك وسطاء كثيرين نعرف كل هذا ولكن هذه الأشياء لا يمكن أن تحل هذه السلبيات بين عشية وضحاها، يجب أن نتمكن أولا من معرفة كل المشاكل المطروحة وأن ننكب عليها بعمق وأن نستشير وبعد ذلك سنتخذ كل ما يمكن أن هذه الصناعة التقليدية المغربية تجد المكانة الجديرة بها في كل أسواق العالم. شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير ونشكركم على مساهمتكم باسم المجلس وننتقل إلى قطاع وزارة الصحة العمومية وإلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول مرض القصور الكلوي للمستشارين المحترمين السادة علي لطفي، خالد لهوير العلمي، أحمد الزايدي وأحمد أخميس، فليتفضل أحد السادة المستشارين الأستاذ علي لطفي.

المستشار السيد علي لطفي:

شكر السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم كادت بلادنا في الشهور الأخيرة من سنة 2002 أن تعرف مأساة إنسانية نتيجة توقف وحدات تصفية الدم خاصة بالبيضاء والرباط لتقديم العلاجات المطلوبة لمرضى ذوي القصور الكلوي المحتاجين، بحيث اضطر هؤلاء للقيام بوقفات احتجاجية أمام المستشفيات ووجهوا رسائل ونداءات إلى المسئولين لأجل إنقاذهم من موت محقق.

طبعا وكما تعلمون السيد الوزير المحترم أن هذا الحادث وقع بعد إعلان جمعية دعم المستشفيات وهي جمعية ذات منفعة عمومية عن عدم قدرتها في الاستمرار في توفير وتمويل نفقات العلاج لعشرات المرضى المحتاجين والمصابين بمرض ذوي القصور الكلوي، خاصة المسجلين بوحدات " الديباليز " التابعة للمستشفيات العمومية.

وبالرغم من بعض التدابير والحلول الجزئية المؤقتة التي تلجأ إليها وزارة الصحة من حين لآخر فإن موضوع تحمل علاج ذوي القصور الكلوي المحتاجين يشكل بالنسبة لوطننا معضلة لابد من معالجتها أو بمقاربتها بشكل أن يستمر علاج هؤلاء بشكل منظم ودائم وهو رهين طبعا ببرنامج وسياسة الوزارة في هذا المجال. خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار المعطيات التالية:

أولا اتساع الظاهرة وخطورتها ببلادنا، فحسب الدراسات الأولية في غياب دراسة وبائية وطنية ميدانية يقدر عدد المصابين الجدد بمرض القصور الكلوي الكامل ما يقارب 100 إلى 110 حالة جديدة سنويا في كل مليون نسمة وهو ما يمثل 3000 حالة جديدة سنويا وهو رقم جد مخيف بالنظر إلى العجز والخصاص المهول على مستوى تلبية حاجيات العلاج والمراقبة الطبية بالنسبة لهؤلاء.

كذلك قلة وحدات العلاج على المستوى الوطني 60% منها توجد بالقطاع الخاص، 40% توجد على خط الرباط الدار البيضاء.

كذلك من بين 3000 حالة مرض بالقصور الكلوي المحتملة 20% منها فقط تستفيد من العلاج والاستشفاء الملائم. كذلك توقيف العلاج بالنسبة لهؤلاء يؤدي إلى مضاعفات خطيرة وهذا العامل يعتبر من الأسباب الرئيسية للوفاة لذوي القصور الكلوي.

الوحدة أو الوحدات الموجودة خاصة الموجودة بالدار البيضاء أو الرباط وهي وحدات جامعية وإذا أخذنا بعين الاعتبار وحدة مستشفى ابن سينا التي تعالج 96 حالة بالنسبة للعلاج والتأطير والتكوين إذا زرتم السيد الوزير هذه الوحدة غادي تلقاوها ظروف العمل ديال الأساتذة الأطباء والأطباء المختصين والممرضين كيشتغلوا في ظروف جد مزرية بالنظر للإمكانيات اللي موجودة وكذلك الآلات اللي تقادمت بعشر سنوات وكل يوم تتوقف هذه الآلات، بمعنى أنه يتطلب توقيف العلاج للمرضى.

لذا ما هي التدابير والإجراءات التي تعتزمون القيام بها في هذا المجال وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصحة العمومية للإجابة عن السؤال وأرجو من الجميع الالتزام بالوقت حتى لا تكون الإطالة على حساب الآخرين لأن هناك عدد كبير من الأسئلة. نرجو أن نتخلص منها في هذه الجلسة.

الكلمة للسيد وزير الصحة العمومية.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة العمومية :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين ،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة النواب الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال المهم وفي الواقع أن في طيات سؤالكم أجوبة متعددة أتيتم بها خارج السؤال الذي كان بحوزتي منذ أسبوع. وقد أجبتم على بعض المعطيات المهمة جدا والتي أزكيها حول هذا الوباء الناشئ في بلادنا. كما أريد أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل للمحسنين وللجمعيات الغير حكومية التي تعمل في هذا الميدان بصمت وبتفان خدمة لمواطنينا والتي تلعب دورا مهما في هذا الميدان.

وبما أنكم أعطيتم بعض الأرقام فاسمحوا لي إذن أن أدلي ببعض الأرقام على الصعيد العالمي لأن هذا الوباء سيتفاحش مع الأسف في المستقبل نظرا للتحولات الوبائية والتحولات الديموغرافية التي تعرفها بلادنا وبالأخص الزيادة في الشيخوخة وبالتالي فهذه بالنسبة لنا من الأوبئة الناشئة les maladies Emergeante. فالأخصائيون يقولون أن الزيادة انتقلت من 4% سنة 1996 إلى 80% سنة 2001 على الصعيد العالمي وبالتالي انتقل العدد الإجمالي للمرضى من مليون إلى مليون و350 ألف عالميا. أما على الصعيد العربي فالعدد لايتعدى47907 وفي بلادنا طبعا هناك 120 حالة لمليون ويتعلق الأمر بإحصائيات سريرية. أما الإحصائيات الوبائية فتنتج ب registre وهذا شيء غير موجود في بلادنا.

كيفما كان الحال فهناك 3500 مريض الآن تداوى على الصعيد الوطني والإحصائيات التي تكلمتم عنها تتعلق ب 9000 شخص مريض بهذا الوباء تقريبا.

طبعا لابد من الحديث بسرعة أولا عن الوقاية والتشخيص المبكر للتعفنات الميكروبية وداء السكري وكذلك بارتفاع الضغط الدموي الذي هو كذلك ناشئ بالنسبة لبلادنا ولكن كذلك أريد أن أقول بما أنكم اختصاصيون أو استعنتم باختصاصي فإن الآن يقال أن الوقاية لن تؤثر بتاتا في ارتفاع هذه الأعداد في المستقبل وهذا شيء مخيف، مخيف جدا ولكن هذا نقاش بين الأخصائيين.

كذلك يجب أن نقول أن الاستشفاء يمكن أن يتم بطرق أخرى منها مثلا زرع الكلي ومنها كذلك التصفية عبر الأحشاء وهذه عمليات يجب أن نعرف أنها تتطلب وسائل مادية كبيرة وتقنيات حادة وترسانة قانونية موازية تساير الوقت. وهذه طبعا ملفات يجب أن تفتح في يوم ما.

يجب كذلك أن نقول أن في الترسبات الاستشفائية لبلادنا لم يكن هذا المرض أوالوباء محل، كنا نحارب السيلان والتبركلوز والأمراض المتنقلة عبر الماء فدخلنا في عالم الغرب وأمراض الغرب وهذا شيء له وجهين. إذن لابد أن يكون هناك تفكير جديد فيما يتعلق بالتعامل مع هذا الداء. لاسيما أنه الأسف يتفاحش في المستقبل.

أما فيما يتعلق بإغلاق بعض المراكز فهناك بالطبع بعض الصعوبات ناتجة كون هذه الأمراض تزداد رويدا رويدا لكون كذلك الاختصاصين تكاثروا. في الثمانينات كانوا عندنا أربعة الآن عندنا 120 للتشخيص وكذلك عدم استقرار الشراكة فيما يتعلق بالجمعيات الغير حكومية التي تشتغل مشكورة في هذا الميدان.

فهناك إجراءات مهمة تم اتخاذها من السنة الماضية وهي قرار كراء عدد من الآليات التي ستساهم في خلق، في كراء، في شراء 241 آلة جديدة التي ستمكن من تصفية دم تقريبا 1102 شخص وبالتالي تجهيز 24 مركز من المراكز المجهزة أو غير المجهزة التجهيزات كما قلتم هشة وبالتالي ربما أن هذه التجهيزات إذا تم تركيزها في مراكز معينة ستفتح أبواب جديدة للأمل.

وهناك كذلك تفكير في ضبط الشراكة ومواكبتها لتكون ناجعة فيما يتعلق بهؤلاء الجمعيات والأشخاص المحسنين الذين يعملون ولكن يعملون في صمت، يجب أن يعرف الجميع أنهم يساعدون الدولة بأموال لا يستهان بها.

وهناك كذلك التفكير في ضبط وتحسين تكوين الأطباء والممرضين وهناك طبعا التفكير في خلق ترسانة قانونية موازية للتطورات الوبائية التي تعرفها بلادنا وشكرا لكم على انتباهكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك من تعقيب؟ الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب

المستشار السيد علي لطفي:

شكرا السيد الوزير. وأعتقد أنكم متفقون معنا حول خطورة هذا المرض والتكلفة اللي كيحتاج من أجل العلاج ديالو وكذلك الخصاص المهول من أجل تلبية الحاجيات ديال المواطنين المعنيين بهذا الموضوع. ولهذا كنا دائما نطالب بالزيادة في ميزانية وزارة الصحة، السيد وزير المالية حاضر معنا لأن فعلا تكاليف العلاج بالنسبة لواحد العدد من الحالات كتطلب إمكانيات باهظة.

والدولة لابد أنها تستمر في تحمل المسؤوليات ديالها إزاء المواطنين، خاصة منهم المستضعفون اللي ما عندهمش تغطية صحية في انتظار أنه يكون هاذ نظام التأمين الإجباري على المرض والمساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود على الأقل الوزارة من خلالها الدولة تبقى متحملة المسؤولية ديالها وليطمئن السادة المواطنين اللي هما معنيين بهاذ الموضوع أن وزارة الصحة غادي تبقى تتحمل المسؤولية في العلاج ديالهم إلى حين يكون التأمين الإجباري على المرض اللي ربما غادي يخفف من عبء التكاليف ديال هاذ المسألة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم، أريد أن أقول يجب أن نصفق جميعا لأن هاذ الحكومة زادت في اعتماد الوزارة ب 20 مليون درهم و 500 منصب جديد مما يوازي نصف ما كان مقرر من قبل وهذا طبعا لفهمها للتوجهات الملكية السامية الداعية إلى العمل في القرب وفي العمق وهذا شيء مهم جدا ولكنه لازال طبعا كما تعرفون لازال غير كاف وبالأخص فيما يتعلق بالتحولات المستقبلية ولكنها خطوة مهمة جدا ستساعدنا على التكفل بعدة وباءات لأن الوباءات مختلفة.

فيما يتعلق بالتغطية الصحية لاشك أنها ستعطي دفعة قوية فيما يتعلق بتمويل الصحة في بلادنا ولكن يجب التفكير فيها مليا لكي لا تكون هناك انزلاقات في بداية أجرأتها.

شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

ضعف التجهيزات الصحية بالوسط القروي موضوع سؤال مقدم من طرف السادة المستشارين المحترمين: عبد الرحيم الشرقاوي، حسين الجامعي، حسن زهير، حسن قيشوحي، عبد العزيز القريعة وميلود العلج، فليتفضل الأستاذ الشرقاوي لطرح سؤاله.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي :

شكرا السيد المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، يعاني العديد من السكان بالوسط القروي مجموعة من المشاكل بالقطاع الصحي، منها بالخصوص غياب سيارة الإسعاف، حيث يضطر السكان إلى تحمل مشاق التنقل بوسائلهم الخاصة إلى المستشفى، خاصة في الحالات المستعجلة كلسعات العقارب والأفاعي، مما يجد من معاناة السكان أن العلاجات المقدمة بالمستوصف لا ترقى إلى مستوى تطلعات الساكنة القروية في الحصول على خدمات صحية ملائمة.

فكمية الدواء قليلة جدا وطبيب المستوصف لا يحضر باستمرار والممرضين المتواجدين لا يتمكنون في غالب الأحيان من توفير شروط استقبال المرضى القادمين من مناطق بعيدة.

وهذا ما يدفعنا إلى مساءلتكم السيد الوزير المحترم: أولا ما هي التدابير التي ستتخذونها للنهوض بالقطاع الصحي بالعالم القروي؟ كما ما هي وسائل المراقبة التي ستنهجونها للحد من استفحال هذه الظاهرة؟ شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم الكلمة للسيد وزير الصحة العمومية في إطار الرد.

السيد وزير الصحة العمومية:

شكرا السيد الرئيس، أود كذلك أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال المهم جدا وأود أن أجيب بعجالة أن هذا السؤال يجد جوابه أولا في سياسة القرب التي أعلن عنها صاحب الجلالة نصره الله وأيده أكثر من مرة والتي عكسها التصريح الحكومي أمام البرلمان وكذلك رد السيد الوزير الأول إدريس جطو على مناقشة الفرق البرلمانية إذ قال: إعطاء عناية خاصة للعالم القروي بتدعيم المراكز الصحية والتجهيزات والوحدات الصحية المتنقلة وتكثيف برامج التلقيحات وتعزيز التأطير الطبي وتوفير الأدوية اللازمة.

وقد تكلمت منذ هنيهة عن المناصب المالية التي تم فتحها والتي ستمكننا تقريبا من فتح 249 مؤسسة طبية موصودة إلى حد الآن ولكن اسمحوا لي أن أعطي صورة Radiographie بسرعة عن الحالة الآن في العالم القروي.

أولا هناك 1740 وحدة في العالم القروي، عدد الأطباء طبعا ضئيل 1299 80% على الصعيد الوطني والممرضون 18%، 4883، مع الأسف هناك خصاص مهول فيما يتعلق بهذه الأطر وهذا مرض عالمي. فكندا تشتكي من هذا المرض وفرنسا وإيطاليا وكثير من الدول ولكن الشيء المهم أن يقال هو أنه الآن تم فتح 12مؤسسة لتكوين هذه الأطر.

هناك نقطة يجب ألا تغيب عنا لأن الصحة في العالم القروي لا تعني الدواء أو الطبيب، فتعني الطريق وتعني الماء وتعني والكهرباء. فهناك مجهود للحكومة كبير فيما يتعلق بكهربة البادية وجلب الماء الصالح للشرب وبفتح المسالك. فهذه معطيات أفقية مهمة يجب ألا تغيب عنا فيما يتعلق بتقييم الوضعية الصحية في العالم القروي. وهناك مجهود خارق للعادة يمكن أن يقال والذي يمر من سمائنا ليلا لا شك أنه سيعرف أن الأمور تغيرت بكثير لما ينظر إلى اليابسة فيما يتعلق بالكهربة القروية مثلا.

وهناك كذلك مؤشرات موضوعية تظهر بالضبط على أن الحالة تحسنت بكثير فيما يتعلق بالوفيات من الأطفال أو الأمهات أو معدل التلقيح الذي انتقل إلى أكثر من 90 % أو القضاء على بعض الأوبئة المتنقلة كالبوليميليت. وهذه المعطيات يجب ألا تغيب عنا إذا ما غاب طبيب عن مكتبه وأن تسود الصورة بينما هي مشرقة أو متوسطة الإشراق.

هناك طبعا في آخر السؤال المراقبة، أنا أظن المراقبة هي الضمير المهني، هي الحس الوطني، هي الشعور بالمسؤولية، أما المراقبة بالمعنى لاكيزيسيون فشيء مات وانتهى. وشكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، السيد الشرقاوي التعقيب

المستشار السيد عبدالرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الوزير المحترم، سمعنا ما فيه الكفاية وتيفرح في الواقع. إنما اللي بغيت نضيف لكم معالي الوزير أن السكان ديال العالم القروي حاليا المركز الصحي اللي تيكون عندهم les dispensaires ربما لما تيبغي شي مريض باش يمشي يتداوى في ذاك المركز وتيمشي يضرب واحد العدد ديال الكيلومترات باش يوصل لهم ما تيجبرش الدواء وربما حتى الدواء الأحمر ما بقاش تيجبروه، الفاصما، ما تيجبروهاش، أشنو هو الدليل ذاك الساعة الله غالب نمشيو بهاذ الطريقة هاذي ونجيب طريقة أخرى les Sages femmes هاذ les sages femmes يعني تنجبرو بأنه مركز في البادية تتكون فيه وحدة إلى هي كاينة تتجي امرأة باش

أنها غادي توضع تتجبر هاذيك السيدة اللي في ذاك المركز عندها 3 أو 4 تنتظر وحدة تابعة وحدة، لمن غادي تعطي الحالة ديالها الله يكون في عونها.

حنا تنقولو هاذ les Sages femmes على الأقل يكثروا شوية لأن محتاجين بهم في البادية والبادية لا يخفى عليكم أنهم تبارك الله دائما تيولدوا فما غاديش نزيد نكثر عليكم معالي الوزير. لأن الحمد لله راكم دايرين مجهودكم وتتطلبو منكم ونتمنى إن شاء الرحمان الرحيم العالم القروي تنظروا لو بصفة خاصة وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار. شكرا للسيد وزير الصحة العمومية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤال الموجة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول المعايير التي على أساسها تم تحديد ما يسمى بمنطقة الشمال للمستشار السيد محمد الكنفاوي.

نقطة نظام؟

السيد المستشار:

نلتمس من الرئاسة تأجيل السؤال إلى جلسة لاحقة لكون السيد الرئيس محمد الكنفاوي بعد الأسئلة الشفوية عندنا لجنة الفلاحة وخرج.

السيد الرئيس الجلسة :

يطبق في شأن هاذ السؤال القانون الداخلي للمجلس. ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التجارة والصناعة والمواصلات حول الفضاءات التجارية الكبرى للمستشار المحترم السيد محمد الكنفاوي كذلك إذن نفس المصير السؤال الثاني. ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول استغلال الأطفال في المجال الاشهاري للمستشارين المحترمين السيدين المحترمين السيدين لحسن بيجديكن وعبد السلام بلقشور، فليتفضل الأستاذ عبد السلام بلقشور لشرح سؤاله.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

حقيقة كان خصني نخلق شي عذر باش نأجل السؤال ديالي لأننا تحرمنا من البث التلفزي لكن إكراما لحضور السيد الوزير ماشي جا وما يجاوبش غادي نلقي السؤال ديالنا، رغم أني أجلته عدة مرات راه لقيتو من نهار 16 أكتوبر 2001 وأظن لنفس السبب للأسف أن الرئاسة تتساهل كثيرا مع السادة المستشارين والسادة الوزراء في الكلمة وكيستهلكوا وقت طويل وما كيطبقوش مقتضيات القانون الداخلي وكيكونوا متساهلين كثير في الوقت.

سؤالي: يعتبر الإشهار قطاعا يوفر مداخيل مالية على قطاع الإعلام السمعي البصري ببلادنا الذي يجب أن يساير التحولات الحالية بتصور استراتيجي يواكب ما تعيشه بلادنا من تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية، مما يحتم علينا تحديث القطاع وعصرنته دون إغفال الجانب الأخلاقي الذي له بعده الاجتماعي والحضاري، حيث نشاهد القناتين الوطنيتين تبثان وصلات للإشهار تستغل فيها الأطفال استغلالا بشعا يتجلى في عرض وصلات إشهارية تخدش الحياء أحيانا وتمس بالتربية والأخلاق المجتمعية وتستغل الأطفال بالمقابل بواسطة أوليائهم، مما يعتبر متنافيا مع المواثيق الوطنية والدولية خاصة بحماية الطفل.

وخاصة عندما أتكلم على المواثيق الوطنية وأن المغرب قطع أشواط مهمة فيما يخص حماية الطفل: برلمان الطفل، مجالس جماعية للطفل، المرصد الوطني للطفل، عناية أميرية للطفل حيث أصبحت الأميرة لالة مريم تنعت بأميرة الطفولة.

أمام هذه الأشياء نسائلكم السيد الوزير المحترم عن ميثاق أخلاقي للإشهار يؤهل للمساهمة في الرفع من مستوى الاقتصاد الاشهاري ببلادنا دون إغفال الجانب الأخلاقي واعتماد الأطفال فيه لطرح قضايا وطنية بصورة تساهم في تربيتهم وتحفظ لهم هويتهم الحضارية والثقافية وتصون حقوقهم كأطفال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير للجواب على هذا السؤال ليتفضل مشكورا.

السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية أشكر السيد المستشار على تفضله بطرح هذا السؤال وعلى الاحتفاظ به في هذه الجلسة. هذا سؤال يهم شريحة واسعة من شعبنا وأكثرها مدعاة للرعاية والعناية والاهتمام لما تحمله هذه الفئة من براءة وما تمثله في مسيرة بناء مغربنا وهذه الفئة هي الطفولة بالذات.

ما أعتقد أن أحد منا يستسيغ أي عمل من شأنه ومن أي نوع كان من شأنه أنه يسيء إلى الطفل ويخدش الكرامة ديالو أو يعرقل نموه الجسدي والعاطفي والفكري أو يستغله لأمور تتنافى مع ما تقتضيه أصول التربية ومصادر قيمنا الحضرية والثقافية أو يكون يخل بأحد المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل الذي صادق عليها المغرب أو مع القوانين الجاري بها العمل بالمملكة المغربية.

بناء على هذا التقديم وفي علاقة بموضوع سؤالكم الخاص باستغلال الأطفال في المجال الإشهاري إن وزارة الاتصال كوزارة وصية على قطاع الإشهار تتعامل مع هذا الموضوع بناء على هاجسين أساسيين الهاجس الأول هو هاجس وقائي وقوامه أن لا يتم استخدام الطفل في أي عمل

إشهاري يسيء إلى صورته أو يوحي إليه بسلوك شائنة أو يعلمه مبدأ غير أخلاقي بصفة صريحة أو ضمنية، مباشرة أو غير مباشرة واللي كيحاول توطينه على أفكار وسلوكات تتنافى ومقومات هويته وثقافته وانتمائه الحضاري. هذا خصوصا أن الطفل كما هو معلوم شديد الحساسية كمتلقي لهذه الوصلات.

الهاجس الثاني هو هاجس وظيفي وقوامه عدم إغلاق مجال الإشهار أمام الطفل إذا كان سيوظف فيه بشكل سليم وإذا كان هو محور هذا الإشهار والمعني فيه بالدرجة الأولى. فإذا كان بالإمكان الإساءة إلى الطفل بواسطة الوصلات الاشهارية فلما لا يمكن إفادته وتربيته وإغناء شخصيته بنفس الوسيلة على أن تضبط وتقنن ويتم احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الطفل. بالطبع إضافة إلى ضوابطنا القانونية والثقافية المحلية اللي كتحميه.

وقد اختارت الوزارة وزارة الاتصال التركيز على الهاجس الثاني مع عدم إغفال طبعا لأن هذا الاختيار سيكون مفيدا للإشهار ومفيدا للطفل في نفس الوقت ومن تم فإن المغرب كغيره من الدول بما فيها ذات التقاليد الديمقراطية العتيقة والأكثر دفاعا عن حقوق الطفل وحمايته يعرف هذا التنوع من الإشهار الذي يظهر فيه الأطفال لتقديم بعض المواد أو الخدمات الخاصة بالطفل أو بعض الموضوعات المرتبطة بالتربية المدنية الموجهة للطفل. دون أن يشكل ذلك أدنى خطر على الطفل أو غيره من المشاهدين "الأطفال".

ومع ذلك وتفاديا لكل الانزلاقات، فإن الوزارة أنشأت لجنة لمراقبة الإشهار على شاشة القناتين لا تقبل بأي وصلة إشهارية من شأنها أن تشوه صورة المجتمع عامة والأطفال خاصة وبالتالي نقصيها أو تقصيها من فضاءات القناتين للإشهار أو تطالب بإصلاحها وتعديلها حتى تتلاءم مع الذوق العام وتنسجم مع قيمنا الحضارية والثقافية والقوانين الجاري بها العمل ببلادنا والمواثيق الدولية في هذا الشأن.

وبالمبادرة من هذه الوزارة كذلك تم التوقيع من طرف جميع مهنيي الإشهار شهر دجنبر 98 على ميثاق أخلاقيات يمنع كل ما من شأنه أن يشوه صورة الأطفال وتسهر الوزارة على احترام هذا الميثاق.

وكونوا على يقين بأنه بالنظر إلى ما سيعرفه المجال السمعي البصري من تغيرات سنسعى من خلال الترسانة القانونية التي ستؤطر هذا المجال السمعي البصري الجديد سنسهر على إعطاء جميع الضمانات لاحترام القيم والأخلاقيات التي أشرت إليها وشكرا على سؤالكم.

السيد رئيس الجلسة :

هل لديكم تعقيب السيد المستشار؟ الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا للسيد الرئيس، حقيقة أن الجواب ديال السيد الوزير هو ما قنعنيش، أقنعني نسبيا، حقيقة تكلم على بعض الأشياء اللي كاينة حقيقة لكن أنا تتلقى هاذ الشي كلو كيدخل في تناقض مع النص ديال القانون ديال حماية الطفل اللي تيقول بالحرف لا يمكن استغلال الطفل بأي شكل من الأشكال حتى في شي قطاع حتى في شي مجال لا يكون مربح بالنسبة له أو غير مربح أو في قطاع تجاري ولا إشهار ولا في أي شكل من الأشكال ما يمكنش يستغل فيها الطفل.

هنا إلى دخلنا في مصلحته أوحمايته أو ما يضرش بالطفل أو يضر. هنا لا اجتهاد والنص واضح لأنه الطفل ما يمكنش يستغل حتى في ميدان الإشهار إلى دخلنا في مقارنة مع الدول الأوروبية أو الدول المتقدمة بخصوص ميدان الطفل أنا أعتبر بأن المغرب جميع المواثيق اللي عندهم عندنا، يعني بالنسبة لما هو مكتوب على الورق راه عندنا جميع بحالنا بحال الأوروبيين الواقع شيء آخر.

إذن حنا في مجال نتكلم على الواقع أن في هاذ القطاع السمعي البصري خصنا نبذلو مجهود. أنا في نظري دائما خاص الطفل ما نشوفوهش في الشاشة يؤثر ويؤثر كثيرا.

كان هذا جانبا آخر لأنه لما تيدوز واحد المادة معينة في ميدان تجاري يؤثر على طفل آخر محروم من الطبقة الكادحة على هذاك الطفل البريء ديال الطبقة الكادحة منين تيشوف ذاك الطفل الآخر تيدير دعاية لمنتوج معين فتيجيب له الله بأن ديك المادة راها ديك المادة بمتناول الجميع، لماذا عند الطفل اللي في التلفزيون ومحروم منها هو؟ يعني هذاك le message اللي تيدوز الطفل فهو خطير للغاية خصوصا بأنه كما قلتم بريء ويؤثر على الطفولة وما دام أن الطفولة الآن حنا خدامين في رعايتها فأتمنى أن السيد الوزير يجتهد أكثر في هذا المجال ويقلب على شي صيغة اللي ممكن ترضي جميع الأطراف وحنا مع التجارة في كل حال ما يمكنش نفرطو فيها حتى هي ويوصل لواحد الصيغة لإقناع الجميع وشكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير له رد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة

أشكركم على هذا التعقيب ولكن بسرعة كذلك أعتقد أن المغرب حريص كل الحرص على احترام جميع المواثيق الدولية اللي كتحمي الطفل. الآن أعتقد أن جميع الدول المتقدمة والديمقراطية تتعامل على أساس إشهارات ووصلات إشهارية متعددة ومتنوعة اللي كنوجدو فيها الطفل على مستويات متعددة، فأعتقد أنه باش نكونو صرحاء فيما بيننا من الصعب، بل من المستحيل أننا نتخذ أي قرار أو إجراء اللي من شأنه يمنع ظهور الطفل في الوصلات الاشهارية. اللي يمكن نسهرو عليه هو أنه هاذ الظهور هذا يتم في إطار احترام مجموعة ديال الضوابط

اللي لا تسيء لسلامة الطفل الجسدية والمعنوية والفكرية واللي لا تسيء لقيمنا ولأخلاقنا على مستويات متعددة، هذا أمر يمكن أن نلتزم به، والتزمنا به كما قلت في جوابي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الأخير المبرمج في هذه الجلسة، موجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول المشاكل المالية التي تعاني منها شركة فيفاندي وانعكاس ذلك على بعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية الوطنية للمستشارين المحترمين: عمر الجزولي، أحمد بنا، نور الدين بركاع، أحمد المالكي ومحمد عذاب الزغاري. أصحاب السؤال توصلت برسالة من عندهم يطلبون تأجيل هذا السؤال طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، بهذا سنكون قد أنهينا جدول أعمالنا، وأعلن عن رفع الجلسة.